جهاز التخطيط والإحصاء
Planning and Statistics Authority

اللجنة الدائمة للسكان
Permanent Population Committee

سُكان

نحو حياة أفضل للسكان

مجلة فصلية تصدر عن المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بجهاز التخطيط والإحصاء العدد ٤٤ – أكتوبر ٢٠١٩

السياسة السكانية لدولة قطر ٢٠١٧-٢٠٢٢: أهدافها وغاياتها
الحلقة (٢)

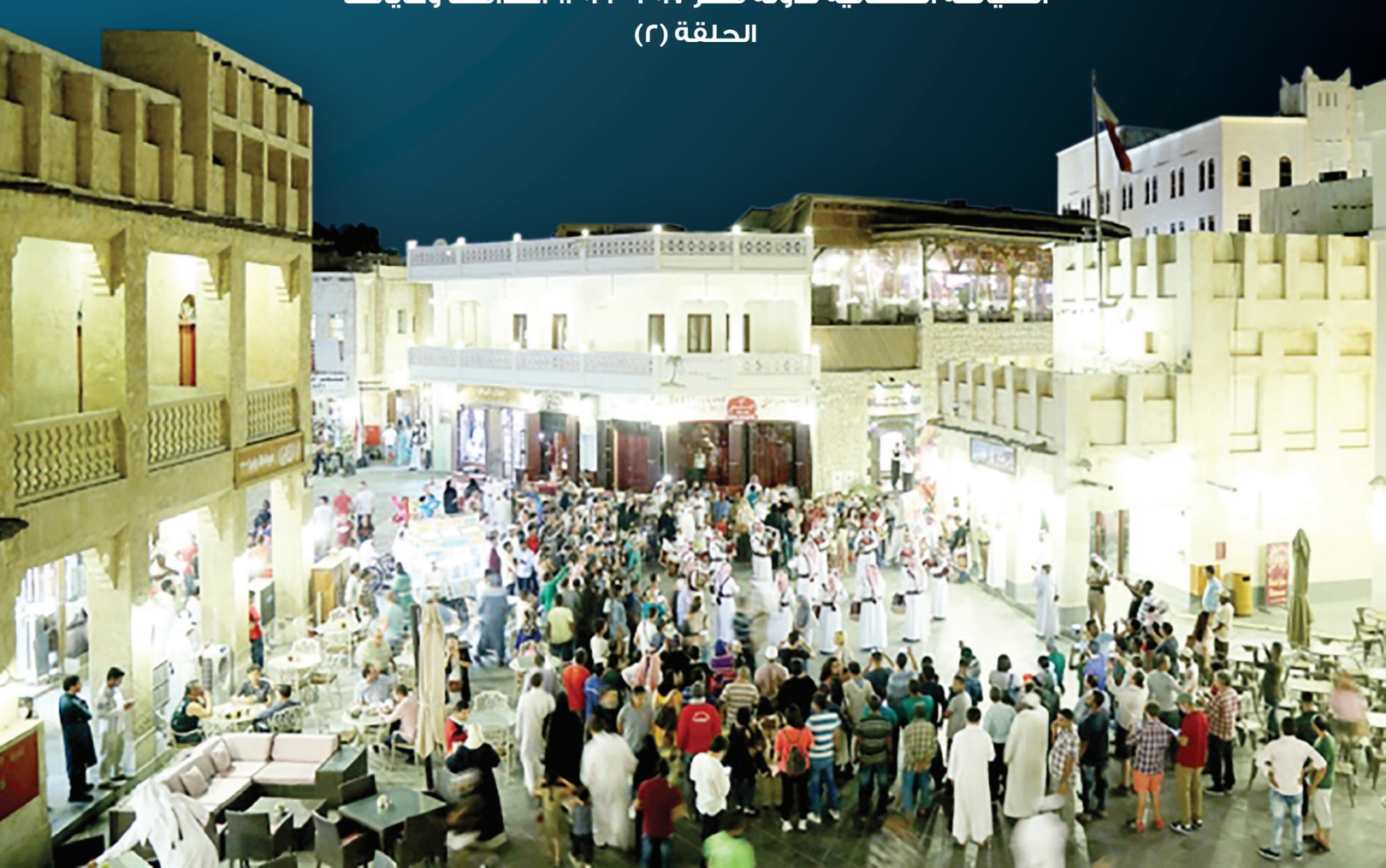

سكان

الناشر: المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بجهاز التخطيط والإحصاء/ العدد 44 أكتوبر 2019.

المشرف العام: الدكتور صالح بن محمد النابت رئيس اللجنة الدائمة للسكان ورئيس جهاز التخطيط والإحصاء

رئيس التحرير: عبد الهادي صالح الشاوي

الموقع الإلكتروني: www.ppc.gov.qa

عناوين الاتصال:

البريد الإلكتروني: toppc@psa.gov.qa

ص ب :1855 الدوحة – قطر

هـــاتف: 44958653 (974+)

فاكس: 448389760 (974+)

اقرأ في هذا العدد :

- غايات السياسة السكانية لدولة قطر 2017 - 2022 وأهدافها 2
- مقال العدد : ملاحظات حول تأثير اختلالات التركيبة السكانية على تحقيق التنمية المستدامة في دولة قطر 5
- حوار العدد مع رئيس كلية المجتمع في قطر الدكتور محمد بن إبراهيم النعيمي 13
- أخبار اللجنة الدائمة للسكان وأهم نشاطات وفعاليات مكتبها الفني خلال الربع الثاني من عام 2019 17
- المنتدى الأول للسكان والتنمية المستدامة في رحاب جامعة قطر يومي 14 و15 أبريل 2019 20
- جهاز التخطيط والإحصاء يُخَضر للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020 23
- سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت رئيس جهاز التخطيط والإحصاء يترأس وفد دولة قطر إلى المؤتمر الدولي السادس والستين للمعهد الدولي للإحصاء، كولالمبور، ماليزيا من 18 إلى 23 أغسطس 2019 27
- نقطة ضوء : الدورة 52 للجنة السكان والتنمية بالأمم المتحدة – بنيويورك من 1 إلى أبريل 2019 30
- دراسات وأبحاث 32

- قراءة في بيانات سكان اليابان: انخفاض الخصوبة وزيادة نسبة المسنين
- الأمم المتحدة - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (شعبة السكان) - التطور الحضري في العالم - تنقيح ٢٠١٨- نيويورك ٢٠١٩

- صورة العدد 34

كلمة المشرف العام

تزامناً مع الاحتفال باليوم العالمي للسكان، يطيب لي أن أقدم للقارئ الكريم العدد الرابع والأربعين من مجلة «سكان» الذي يتضمن موضوعه الأول غايات وأهداف وإجراءات السياسة السكانية لدولة قطر (2017-2022) سعياً لإعطاء تفاصيل أوسع لهذه السياسة وزيادة الوعي بأهميتها. فالغاية الأساسية للسياسة السكانية هي تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة بما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر ويرتقي بقدراتهم ويوسع خياراتهم ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته.

كما يضم هذا العدد مقالاً يصف ويحلل المعطيات الديمغرافية لدولة قطر وهيكل سكانها العمري المتغير، والجهود الوطنية المبذولة لإصلاح اختلالات الوضع السكاني من خلال تنفيذ السياسة السكانية، ومناقشة التغييرات السكانية الهامة والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة.

وفي سياق الاهتمام بالارتقاء النوعي بالتعليم والتدريب وتوسيع فرص مشاركة الشباب، أحد محاور السياسة السكانية للدولة، يقدم العدد حواراً مفصلاً مع رئيس كلية المجتمع في قطر التي تعد تجربة رائدة أنشأتها وزارة التعليم والتعليم العالي في إطار سعيها لتعزيز الاستثمار الوطني في مجال التنمية البشرية والمساهمة في تحقيق الأهداف التعليمية التي حددتها رؤية قطر الوطنية 2030، وذلك من خلال توفير مجموعة متنوعة من الفرص التعليمية.

وحرصاً من اللجنة الدائمة للسكان على إطلاع قرائها على أنشطتها المتنوعة، فإن الموضوع الثالث يتضمن عرضاً لأهم الأعمال و الفعاليات خلال الربع الثاني من العام 2019 من بينها الاحتفال باليوم العالمي للسكان في رحاب مكتبة قطر الوطنية، والمساهمة في منتدى الدوحة للشباب الإسلامي، كما يعلن الموضوع عن أنشطة وبرامج هامة قادمة من أهمها الاحتفال باليوم القطري للسكان ٢٠١٩.

وبحكم إقبال جهاز التخطيط والإحصاء على تدشين مشروع التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020 بشكل رسمي في حفل أقيم بتاريخ 2019/07/01، تقدم مجلة سكان ملخصاً حول متطلبات التعداد المعتمد على السجلات الإدارية، والمنهجية المتبعة واستخدام بيانات السكان والمنشآت، حيث أن التعداد يعتبر قاعدة أساسية من البيانات شاملة وضرورية لإعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم خطط وبرامج التنمية في الدولة.

وتقدم نقطة ضوء هذا العدد أعمال الدورة 52 للجنة السكان والتنمية، التي نظمت بمقر الأمم المتحدة بنيويورك من 1 إلى 5 أبريل 2019 والتي تم خلالها استعراض وتقييم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإسهامه في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وكذلك الإجراءات اللازمة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

د. صالح بن محمد النابت
رئيس اللجنة الدائمة للسكان

متابعات

غايات السياسة السكانية لدولة قطر ٢٠١٧-٢٠٢٢ وأهدافها*

إعداد / د. يوسف بريك
اللجنة الدائمة للسكان

في العدد السابق (43) من مجلة «سكان» تم إلقاء الضوء على دور اللجنة الدائمة للسكان في وضع السياسة السكانية الأولى (2009-2014) والثانية (2017-2022) لدولة قطر، وفي هذا العدد سيتم التقدم أكثر نحو مضمون هذه السياسة والذي يصعب الحديث عنه في مقالة واحدة، وذلك نظراً لغنى هذا المضمون وتنوعه.

بناءً على ما سبق، سيتم البحث في المضمون المشار إليه من حيث الغايات والأهداف والإجراءات الخاصة بالمحاور الستة للسياسة السكانية سعياً لاطلاع القارئ الكريم على تفاصيل هذه السياسة، الأمر الذي يمكن أن يزيد الوعي بأهميتها ويترك أثراً إيجابياً على تطبيقها الخلاق وتحقيق الإنجازات التي يمكن أن تسهم في المزيد من التقدم والازدهار الذي تشهده دولة قطر.

الغاية الأساسية للسياسة السكانية

إن الغاية الأساسية للسياسة السكانية هي تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة بما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر ويرتقي بقدراتهم ويوسع خياراتهم ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته.

ولتحقيق هذه الغاية تم اعتماد عدد من المحاور حددت لكل منها غاية رئيسية تمثل الهدف الاستراتيجي الذي تطمح السياسة السكانية للوصول إليه، وأهدافاً فرعية يسهم تحقيقها في الوصول إلى الغاية الرئيسية لكل محور. وقد صنفت الغايات والأهداف وفقاً للمحاور التالية:

المحور الأول: السكان والقوى العاملة(*)

الغاية الرئيسية

التحكم في معدلات النمو السكاني خلال الفترة الممتدة من 2017م إلى 2022م، بما يؤدي إلى الإصلاح التدريجي لاختلالات التركيبة السكانية. فمعدل النمو السكاني الطبيعي للمواطنين بدأ يتراجع نتيجة لانخفاض معدلات الخصوبة الناجمة بدورها عن ارتفاع المستوى التعليمي في المجتمع بوجه عام، والمستوى التعليمي للإناث بوجه خاص.

الأهداف الفرعية:

(1) زيادة عدد المواطنين

ترافقت مسألة قلة عدد السكان القطريين مع مجموعة من التحديات الأخرى المتمثلة بظواهر ديموغرافية فرضتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها ولا تزال تشهدها البلاد. والتحديات أو الظواهر السكانية المقصودة هنا، هي: تراجع معدل الولادات الخام، وانخفاض معدل الإنجاب الكلي، وتأخر سن الزواج...الخ. وتعود أسباب هذه الظواهر إلى ارتفاع مستوى معيشة القطريين، وأسلوب الحياة الحضرية التي يعيشون في ظلها، والإقبال المتزايد للمرأة القطرية على التعليم والعمل، واتجاه الأجيال الشابة نحو تكوين الأسرة النووية بدلاً من الأسرة الممتدة.

بناءً عليه فإن الحل المنطقي والممكن بالنسبة لاختلال التركيبة السكانية هو العمل على زيادة المعدلات الحالية للنمو السكاني الطبيعي للمواطنين، أو المحافظة عليها على الأقل ويمكن لهذه السياسة أن تسهم، وإن كان على المدى البعيد، في إصلاح اختلال التركيبة السكانية للدولة، الأمر الذي يتطلب البدء بتطبيق الإجراءات الآتية:

- استصدار تشريع لإقرار صندوق الزواج.
- إدخال مضامين خفض المهور وتكاليف الزواج في المناهج التعليمية.
- التوسع في صالات الأفراح منخفضة التكاليف في المدن الكبرى بالدولة.

(*) سيقتصر هذا المقال على المحور الأول من محاور السياسة السكانية، وسيتم تناول المحاور الأخرى في مقالات لاحقة في الأعداد القادمة من مجلة «سكان».

- وضع معايير واضحة لمنح الجنسية القطرية للمقيمين بصورة دائمة وأصحاب الخبرات والتخصصات النادرة
- تعزيز الإجراءات الهادفة إلى الحد من حوادث المرور
- الحد من ظاهرة الإحالة للتقاعد المبكر، وإعادة تأهيل القطريين للعمل في الميادين المختلفة
- القيام بحملات توعية للأسر بقضايا الزواج

(2) دعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة

اعتمد نمط النمو في الاقتصاد القطري بصورة أساسية على نمو عوامل الإنتاج، أي العمل ورأس المال. لهذا، فقد اعتمد نمو العمل على استقدام عمالة وافدة ذات تكلفة منخفضة نسبياً. فالعرض والطلب في سوق العمل القطري لا يتحددان وفق مفهوم طبيعة الموارد البشرية ومبدأ الندرة الاقتصادية اللذين يحددان مستوى الأجور وأنواع النشاطات الاقتصادية المناسبة للبلاد، وإنما يتحددان بما يحدث في أسواق العمل الأجنبية التي يتم استقدام العمالة الوافدة منها. ومثل هذه الظروف تفرز آثاراً اقتصادية سلبية، لا سيما على المدى الطويل على صعيد إنتاجية المجتمع وتنافسيته. بناءً عليه، فإن التحدي الحقيقي هو إعادة هيكلة سوق العمل والخروج من نموذج النمو الحالي والتحول إلى نموذج النمو الذي يعتمد على اقتصاد المعرفة (knowledge economy) القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال والرقمنه والابتكار، الأمر الذي يعني أن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الحديث.

ويرتبط هذا التوجه التنموي بجملة إجراءات، مثل:

- توسيع نطاق الأتمتة (الميكنة) في ميادين النشاط الاقتصادي المختلفة
- منح العطاءات لمؤسسات القطاع الخاص تبعاً لمدى التزامها بتحديث وسائل إنتاجها وأتمتتها
- التركيز على استقدام ذوي الخبرة والاختصاصيين في اقتصاد المعرفة والاحتفاظ بهم والتخفيف من الاعتماد على الاستشاريين المؤقتين
- الاستفادة من العمالة الوافدة في تطوير وتدريب الكوادر الوطنية
- حث المؤسسات التعليمية على ابتعاث القطريين للتخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة

(3) الحد من استقدام العمالة، والتخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة

شهدت التركيبة السكانية لدولة قطر خلال السنوات الماضية جملة من التحولات الكمية والنوعية، أثرت في مختلف مكونات المجتمع القطري وواقعه السكاني. ولعل أهم هذه التحولات كان متعلقاً بالوتائر العالية لمعدلات النمو السكاني الناجمة عن استقدام أعداد كبيرة من الأيدي العاملة من مختلف بقاع الأرض بغية تلبية احتياجات خطط التنمية الطموحة للدولة، إلا أن هذه الأعداد الكبيرة من الوافدين الذين أسهموا في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أوجدت أيضا جملة من الإشكاليات السكانية والاجتماعية التي خلفت تداعيات وانعكاسات عديدة على الواقع السكاني والمجتمعي، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في عملية استقدام هذه العمالة وترشيدها دون الإضرار بالنهضة التنموية التي تشهدها البلاد، ويرتبط هذا التوجه بجملة إجراءات، مثل:

- الاحتفاظ بالعمالة الموجودة والإفادة منها في مشاريع جديدة (تدوير العمالة)، واشتراط أولوية تشغيل العمالة الموجودة بالبلاد من قبل الشركات التي ترسو عليها المشاريع
- التأكد من التزام جميع الشركات والمؤسسات بضوابط استقدام العمالة من حيث العدد والنوعية
- تسهيل تشغيل أفراد عائلات المقيمين الموجودين في قطر
- تسهيل منح موافقات الاستقدام لعائلات الوافدين للدولة ممن يحتاجهم سوق العمل
- منح شركات القطاع الخاص حوافز لإحلال مواطنين محل الوافدين في وظائف مناسبة بالقطاعين الخاص والمختلط
- إنشاء مراكز استقدام في البلدان المرسلة للعمالة، تتولى التحقق من مؤهلات وخبرات العمالة
- إنشاء صندوق تأمين وطني للوافدين، يساهمون فيه بالإضافة إلى مساهمة أصحاب الأعمال، ويسلم المبلغ المودع فيه للعامل عند انتهاء عقد عمله.
- متابعة تنفيذ الحد الأعلى المقرر للعاملين لدى الأسرة الواحدة، ووضع رسوم إضافية على تجاوز هذا الحد
- تعزيز الجهود الهادفة لمنع نشاط الشركات الوهمية والإتجار بالتأشيرات

(4) العمل على توزيع متوازن للعاملين من مختلف الجنسيات على المهن، والحد من تركز جنسيات معينة في بعض المهن

لا يستثني تركز غير القطريين أي مكون من مكونات سوق العمل ليشمل المهن بأقسامها المختلفة، ويتميز تركز غير القطرين حسب المهن بتعدد تركيبة الجنسيات ومستويات تواجدها في كل مهنة لتبرز تركيبات متعددة لتركز غير القطريين في مختلف أقسام المهن، ولعل من بين أهم ملامح تركز غير القطريين في مختلف مكونات سوق العمل كالتركز في المهن الإشرافية العليا في القطاع الخاص والمرتبطة بإدارة المؤسسات المالية والتسويقية والإنتاجية وخدمات الأعمال، والمهن التخصصية والفنية مثل الفنيين في الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية.

وترتب عن تركز غير القطريين في العديد من المهن عالية المهارة والماهرة بروز تحديات متعددة تتطلب ضرورة العمل على توزيع متوازن للعاملين من مختلف الجنسيات على المهن، والحد من تركز جنسيات معينة في بعض المهن.

ويرتبط هذا الحل بجملة إجراءات، مثل:

- متابعة دراسة توزع الجنسيات على المهن المختلفة، وأخذ نتائج الدراسة بالاعتبار لدى الموافقة على الاستقدام لمهن معينة.
- فتح باب الاستقدام من جنسيات غير التي يتركز أبناؤها في المهن المشار إليها.
- توجيه الشركات لتنويع مصادر العمالة وإخطار أصحاب العمل بأهمية ذلك على المجتمع.
- إعطاء الأولوية للجنسيات العربية في الاستقدام.

مقال العدد

ملاحظات حول تأثير اختلالات التركيبة السكانية على تحقيق التنمية المستدامة في دولة قطر*

الدكتور لؤي شبانة

المدير الإقليمي صندوق الأمم المتحدة للسكان مكتب الدول العربية مارس ٢٠١٩

1. خلاصة

تم إعداد هذا الملخص الفني لإثراء النقاش رفيع المستوى خلال أعمال المنتدى الوطني الأول للسكان والتنمية المستدامة المنظم من طرف اللجنة الدائمة للسكان بدولة قطر والذي يتزامن مع مرور 25 عامًا على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD PoA).

ويقدم هذا الموجز وصفًا وتحليلًا فنياً للوضع الديموغرافي لدولة قطر وتركيبتها وهيكلها العمري المتغير، وجهودها الوطنية لمعالجة الحالة السكانية من خلال وضع الاستراتيجية السكانية الوطنية، ومناقشة تأثير التغيرات السكانية والتحديات التي تواجهها في التنمية المستدامة، ووضع توجهات حول خيارات السياسة المحتملة.

ويشير التحليل إلى أن اختلالات التركيبة السكانية جاءت نتيجة للسياسات المتعلقة بهجرة العمالة الوافدة إلى قطر. ويخلص إلى أن سياسة الهجرة الوطنية التي تأخذ في الاعتبار التوازنات والانتقالات الديموغرافية وعلاقاتها وتفاعلاتها المقترنة بالسياسات الاقتصادية التي تستوعب البعد الاجتماعي هي المفتاح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل متسق.

2. التركيبة الديموغرافية لدولة قطر

توضح التركيبة الديموغرافية لدولة قطر أن إجمالي عدد سكان دولة قطر يقدر بـ 2،674،320 نسمة مع نهاية عام 2018، حيث يلاحظ حدوث زيادة هائلة بعد أن كان عدد السكان 111،000 نسمة فقط في عام 1970 [1]، إلا أن القطريين لا يشكلون إلا حوالي 11% من إجمالي السكان. ويمكن اعتبار أن الدولة تضم تركيبتين ديموغرافيتين، واحدة للسكان القطريين وأخرى للسكان غير القطريين.

ووفقاً لقاعدة البيانات السكانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن معدل الخصوبة الإجمالي لدى السكان القطريين منخفض، حيث بلغ 1.9 مع ارتفاع متوسط سن الإنجاب إلى 29.9 سنة[2]. ويعزى ذلك إلى التحسينات الحاصلة في التعليم، وزيادة أعداد النساء العاملات. ومن ناحية أخرى، هناك زيادة في معدل الخصوبة الإجمالي لدى السكان غير القطريين مما يؤثر كلياً على إجمالي عدد السكان. وتبلغ النسبة المئوية لمتوسط الزيادة في إجمالي عدد السكان حوالي 10% سنوياً، بينما يرتفع عدد المواطنين القطريين بنسبة 7.2%.

وتظهر التركيبة السكانية غير متوازنة بوضوح لدى فئة القادرين على العمل حيث تبلغ نسبة الذكور إلى الإناث 1:3. وغالبية هذه المجموعة من العمال الوافدين والعمالة شبه الماهرة، ومعظمهم من الشباب. إلا أنه وعلى الرغم من أن لهذا الأمر مزايا من حيث تزويد سوق العمل بالموارد البشرية، فهناك العديد من الاختلالات وخاصة الخلل الهيكلي لسوق العمل القطري. علاوة على أن غالبية السكان تتمركز في مدينة الدوحة ، وهو ما يستدعي حاجة ملحة لإعادة توزيع السكان على كامل مساحة دولة قطر.

وإذا ما استمر انخفاض معدل الخصوبة بين السكان القطريين على هذه الحال، فإنه سيمثل تحدياً كبيرا ، مما سيترتب عليه العديد من الآثار من حيث شيخوخة السكان السريعة وانخفاض عددهم[3]. وبالتالي، هناك حاجة ملحة إلى مزيد من التحليل المتعمق للخصوبة.

ويبلغ معدل انتشار وسائل منع الحمل الحديثة في قطر 41%، وهو أقل من مثيلاته لدى الدول الأخرى في المنطقة، إلا أن الاحتياجات غير المُلباة أعلى من غيرها في دول المنطقة، والتي قد تم توثيقها بنسبة 17 % حسب قاعدة البيانات السكانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتبلغ نسبة الطلبات التي تمت تلبيتها عبر الوسائل الحديثة، بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاماً، 64% مما يترك

* تستند هذه الوثيقة إلى ملاحظات فنية أعدتها هالة يوسف، المستشار الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن البيانات والسياسات السكانية

[1] تقرير قطر الوطني حول مراجعة التقدم المحرز في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

[2] قاعدة البيانات السكانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان https://www.unfpa.org/data/world-population-dashboard

[3] هل ترتفع الخصوبة في البلدان ذات معدلات المواليد المنخفضة؟ / https://www.prb.org/isfertilityrisinginlowbirthratecountries

المجال مفتوحاً لتلبية احتياجات النساء في سن الإنجاب باستخدام أساليب حديثة لتنظيم الأسرة.

وقد تحسنت المؤشرات الصحية في قطر، وانخفضت الوفيات مع زيادة متوسط العمر المتوقع، وفقا لقاعدة البيانات السكانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، حيث بلغت 78 سنة للذكور و80 سنة للإناث. ومع تحسن مؤشرات التعليم، بلغ معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي 98%، ومؤشر التكافؤ بين الجنسين 1، وبلغ معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي 76% للذكور و 89% بالنسبة للإناث، ومؤشر التكافؤ بين الجنسين 1.17، مما يعكس اتجاهات الخصوبة المتناقصة لدى السكان القطريين. أما السكان الوافدين، فتركيبتهم مختلفة فمن حيث مؤشرات الصحة الإنجابية، من المهم الإشارة إلى أن معدل وفيات الأمهات بلغ 13 لكل 100 ألف مولود حي في عام 2015 مع نسبة 100% من الولادات التي أشرف عليها أخصائيون. أما معدل ولادة المراهقين، فقد بلغ 10 ولادات لكل 1000 امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عامًا. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، لا تزال هناك حاجة لدعم البرامج التي تؤثر على انخفاض مؤشرات الصحة الإنجابية، بما فيها تلك التي تستهدف الفئات العمرية الأصغر سناً بين الإناث.

ومن الواضح أن الكثافة العالية للعمالة الوافدة من الشباب أدت إلى اختلالات في التركيبة السكانية، حيث تعتبر قطر من الدول ذات التركيبة السكانية الأكثر خللاً في المنطقة العربية. ويعزى ذلك إلى أسباب مختلفة، من أهمها مشاريع التنمية التي تنفذ على نطاق واسع في الدولة استعداداً لكأس العالم 2022.

3. عوامل التمكين السكانية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

يؤثر النمو السكاني وشيخوخة السكان وتراجع أعدادهم، إضافة إلى الهجرة والتحضر، على جميع أهداف التنمية التي تتصدر أجندة التنمية الوطنية والعالمية، وخاصة أهداف التنمية المستدامة.

وهذه العوامل تؤثر أيضاً على الاستهلاك والإنتاج والعمالة وتوزيع الدخل والفقر والحماية الاجتماعية، بما في ذلك برامج التقاعد. كما أنها تعقد الجهود لضمان حصول الجميع على الصحة والتعليم والسكن والصرف الصحي والمياه والغذاء والطاقة. إلا أن الديناميات السكانية لا تشكل تحدياً فحسب، بل توفر فرصاً مهمة لتحقيق المزيد من التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يؤدي انخفاض مستويات الخصوبة وتباطؤ النمو السكاني إلى زيادة تركيز السكان من الفئة العمرية العاملة، مما يمكن البلدان من الاستفادة من هذه الخصوصية الديموغرافية، وتحفيز التنمية الاقتصادية.

ويمكن للهجرة بما في ذلك العمالة الوافد، أن تكون عامل تمكين مهم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فحالياً يلجأ أكثر من مليار شخص إلى الهجرة الدولية والداخلية للهروب من الفقر والصراعات، وللتكيف مع الصدمات البيئية والاقتصادية، وتحسين دخل أسرهم وصحتها وتعليمها، حسبما ورد في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. فالتحضر يمكن أن يصبح محركاً قوياً للتنمية المستدامة، والكثافة السكانية العالية تمكن الحكومات من توفير البنية الأساسية والخدمات الهامة بسهولة أكبر في المناطق الحضرية بتكلفة منخفضة نسبياً للفرد، والمدن الصالحة للعيش والمستدامة لها آثار غير مباشرة من حيث تزويد سكان الريف بفرص أكبر للوصول إلى الخدمات مثل التعليم والرعاية الصحية، مع تمكينهم اقتصادياً كذلك، علاوة على ذلك يمكن أن يؤدي التوسع الحضري إلى توفير الطاقة لا سيما في قطاعي الإسكان والنقل والذي يشير إليه الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة.

ومع ذلك، فإن فوائد التحولات الديموغرافية والتحضر والهجرة لا تتحقق بشكل تلقائي وحتمي. وفيما إذا كانت الديناميات السكانية تفرض تحديات أو توفر فرصاً، فإن هذا يعتمد إلى حد كبير على السياسات الهادفة والنافذة، فالديناميات السكانية هي نتيجة الخيارات والفرص الفردية. وإذا ما أرادت الدول التعامل مع فرص الديناميات السكانية وتسخيرها لتحقيق التنمية المستدامة، عليها أن تعمل على توسيع نطاق الحقوق الفردية لا تقييدها. وينبغي على الدول كذلك أن تعمل على توسيع خيارات الناس، وأن تتحلى بالتبصر والجرأة، والمرونة من خلال تبني سياسات تستند إلى احترام حقوق الإنسان، وتراعي الاعتبارات النوعية[٤]، مثل تشجيع حصول الجميع على الصحة والحقوق الإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة الطوعي، والتعليم. ويمكن لهذه السياسات أن تنشئ عالماً من الاختلاف بين الناس والمجتمعات. وتساعد هذه التدابير مجتمعة على الحد من العنف القائم على أساس النوع، والإجهاض غير الآمن، وتساعد على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وغيره من الأمراض.

4. تأثير الهجرة وتحدياتها

تعتبر الهجرة وتدبيرها مسألة مهمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وقد أشارت الأستاذة نيكولا بايبر (2017)[٥] في «حوكمة الهجرة العالمية» إلى أن الأعمال متعددة الأطراف والأنشطة الإقليمية تدور حول أمرين مترابطين هما: تدبير الهجرة، والرابط بين التنمية والهجرة. وعادة لا تكون قضايا حقوق المهاجرين غائبة عن هذه النقاشات، لكن يتم تهميشها بشكل عام أو تظهر في سياق الأشكال البارزة من انتهاكات حقوق الإنسان، مثل الإتجار بالبشر. وفي المقابل نجد أن أهداف

[٤] صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٨. حالة سكان العالم ٢٠١٧.

[٥] نيكولا بايبر، ٢٠١٧. الهجرة وأهداف التنمية المستدامة. مجلات SAGE ، السياسة الاجتماعية العالمية. المجلد: ١٧ العدد: ٢، الصفحات: ٢٣١-٢٣٨. جامعة سيدني، أستراليا

التنمية المستدامة وللمرة الأولى تدرج الهجرة بشكل صريح في سياسة التنمية العالمية، وكذلك لديها القدرة على معالجة العوامل الرئيسية التي تتسبب في الهجرة من منظور الحقوق إذا تجاوز تحقيقها توفير طرق هجرة « آمنة ومنظمة» لمعالجة مشكلة عدم توفر «عمل لائق»، واتخاذ قرارات تشاركية من منظور حقوق العمال (المرتبط بالنوع) في جميع مراحل الهجرة.

لقد أصبحت الهجرة الدولية سمة أساسية من سمات العولمة في القرن الحادي والعشرين، حيث يعيش حالياً حوالي 230 مليون نسمة، أو3% من سكان العالم، خارج بلدانهم الأصلية، أملًا في تحسين ظروف المعيشة والعمل عن طريق الهجرة، مما أدى إلى الهجرة، والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، والصراعات، والعنف. إلا أنه عندما تتم حماية حقوق المهاجرين، يمكن للمهاجرين العيش بكرامة وأمان، وبالتالي يصبحون أكثر قدرة على المساهمة في المجتمعات المضيفة وفي بلدانهم الأصلية اقتصادياً واجتماعياً.

تؤثر الهجرة بشكل إيجابي على سوق العمل من خلال توفير العمالة الماهرة وغيرها لسد الثغرات الحاصلة، وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام في البلد المعني. بالإضافة إلى ذلك، لا سيما في حالة الهجرة إلى دول الخليج، تؤثر الهجرة الدولية على التركيبة السكانية للبلدان المضيفة، وتحول المواطنين في بلدانهم إلى أقلية، فقد بلغت نسبة المهاجرين الدوليين مقارنة بإجمالي عدد السكان في دول الخليج 38.6% من إجمالي السكان. وتقع قطر ضمن هذه المنطقة التي تضم أعلى نسبة من الوافدين في العالم (86.6%)، تليها الإمارات العربية المتحدة والكويت (70.0% و68.7% على التوالي). وتعد المنطقة العربية إحدى المناطق الرئيسية المرسلة والمستقبلة للمهاجرين من جميع أنحاء العالم. وعادة ما يتم استكشاف العلاقات بين الهجرة والتنمية من خلال تقييم تأثير تحويلات المهاجرين في بلدانهم الأصلية، حتى لو اعتبر البعض أن اكتساب المهارات والتواصل في بلدان المقصد تساهم أيضا في التنمية. وبشكل رئيسي، فإن دول التحويلات الرئيسية هي الدول المستقبلة: دول مجلس التعاون الخليجي.

ولعله من المهم أن نلاحظ أنه قد تكون لدى الوافدين إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، بما فيها رعاية الطوارئ التوليدي، وخدمات تنظيم الأسرة، مما سيضمن صحة أفضل للمهاجرين الوافدين، ويدعم التوازن المطلوب لمعدلات الخصوبة الإجمالية العالية بين غير القطريين مقارنة بالقطريين، ويخلق بيئة سياسات إيجابية لجميع السكان، ويساهم في تعزيز العوائد الديموغرافية المحتملة.

أما بالنسبة للهجرة القسرية أو غير الطوعية، والتي تشمل الأشخاص المتضررين من الكوارث الطبيعية والإنسانية، فلا توجد سياسات واستراتيجيات لدى دولة قطر في هذا الشأن، ولا سيما فيما يتعلق بحماية اللاجئين والمشردين والسكان المهجرين قسراً بسبب انتهاكات حقوق الإنسان والعنصرية والتعصب العنصري وكره الأجانب وغير ذلك. ويشمل ذلك أيضًا تسهيل وصول اللاجئين والمشردين والسكان المهجرين قسراً إلى الخدمات الصحية الأساسية والمؤسسات الصحية والتعليمية، وتعزيز الدعم للأنشطة الدولية لحماية ومساعدة اللاجئين والمشردين والمهجرين قسراً.

5. التركيبة السكانية، والسياسات السكانية، وسياسات الهجرة

التركيبة السكانية هي نتاج للسياسات السكانية وسياسات الهجرة، وهي لا تعتبر مشكلة أو تحدياً بحد ذاتها، ولكن المشكلة تحدث نتيجة السياسات غير المتوازنة. فسياسات الهجرة والسياسات السكانية هي التي تحدد التركيبة السكانية. ومن أجل المقارنة الدولية، سيقوم المؤلف بمراجعة الهرم السكاني لقطر مع خمس دول[٦] أخرى تستقبل

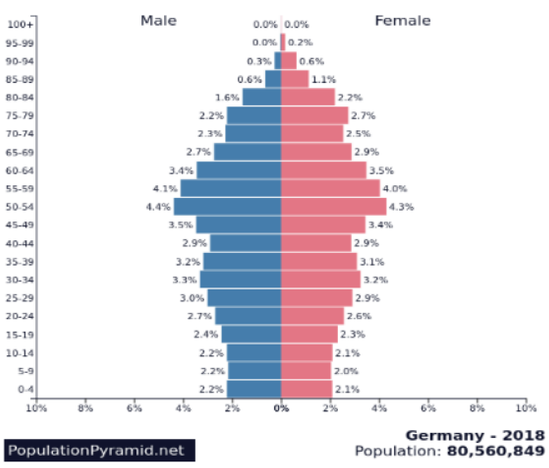

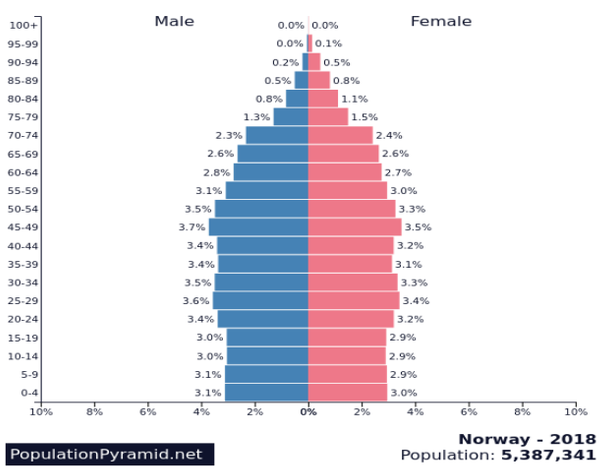

[٦] موقع الهرم السكاني، بلدان مختلفة https://www.populationpyramid.net

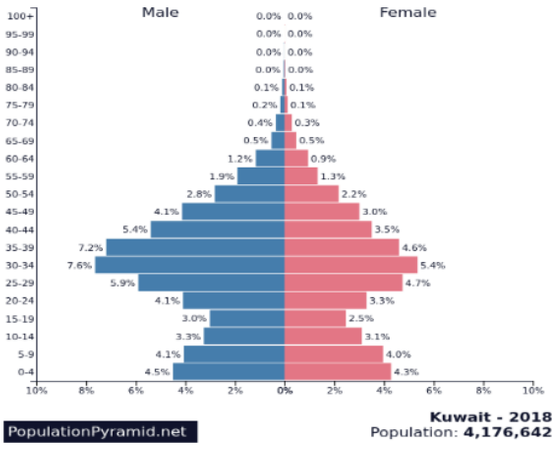

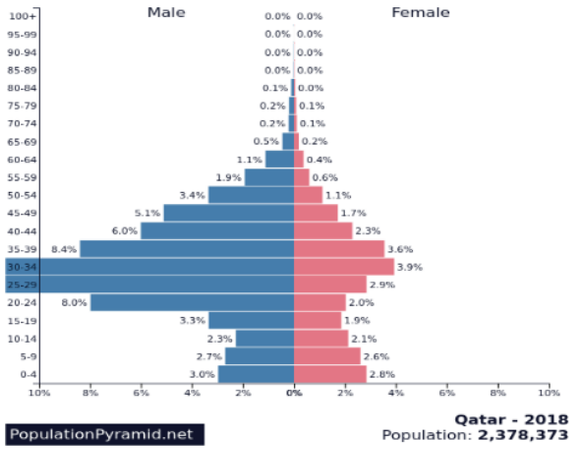

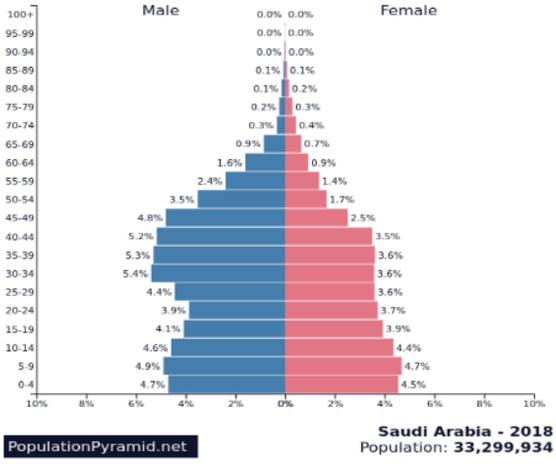

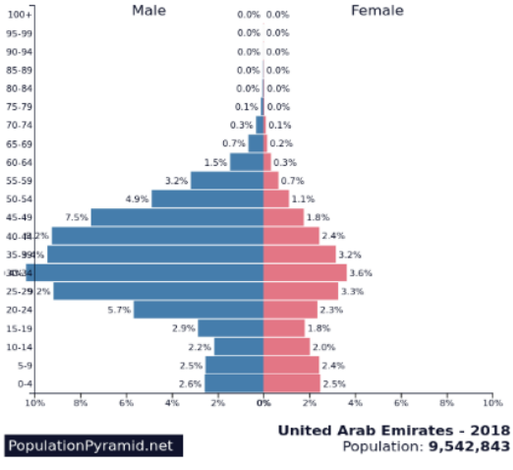

المهاجرين بشكل منتظم، ثلاثة منها من دول الخليج ولها نسبياً نفس المميزات الاقتصادية لقطر (المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة) ودولتين متقدمتين من أوروبا، هما: ألمانيا التي تتمتع بقاعدة صناعية متقدمة واقتصاد كبير، والنرويج التي تنتج النفط وتركز على جدول أعمال اجتماعي يتميز بسياسات هجرة وتعاون دولي متينين. ويلاحظ أن الأهرام الستة مشوهة بأشكال مختلفة، فالنرويج وألمانيا تنتميان لمرحلة الانتقال السكاني (العائد الثاني) مع تركيبة متوازنة من حيث النوع من منظور التحول الديموغرافي، في حين أن العوائد في كل من قطر والإمارات العربية المتحدة متأخرة مع تركيبة قوية غير متوازنة بالنسبة للعمر والنوع. أما المملكة العربية السعودية والكويت فلديهما عوائد مبكرة مع بنية مختلة من حيث العمر. لذلك، تعاني قطر من اختلال مزدوج للتركيبة السكانية، حيث يوجد في البلد عدد كبير جدًا من العمالة الشابة من الذكور غير القطريين.

وفي السياق المذكور أعلاه، تكشف التجربة الدولية أن السياسات الاقتصادية التي ليس لها عنصر اجتماعي قوي مهمة، لها تأثير كبير على الأجندة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية السكانية. وعليه، يبدو أن العامل الاجتماعي للسكان يخلق شرائح متعددة من السكان يتمتعون بحقوق، وإمكانية وصول، ورفاهية، وإدراك مختلفين. وهذا يؤدي على المدى الطويل لغياب التوازن الاجتماعي، خاصة إذا كانت هناك طبقة واحدة تهيمن من حيث النسبة المئوية. فالطبقة الأولى هي المواطنون الذين لديهم تركيبة ديموغرافية خاصة بهم وتحديات وقيم اجتماعية تبعاً للمزايا التي تقدمها لهم الدولة، أما الطبقات الأخرى (قد تكون واحدة أو أكثر)، فتتمتع بمستوى مختلف تماماً من الحقوق، وإمكانية الوصول، ونظام قيم مدفوعاً بدولة الأصل والطبقة الاجتماعية في بلد المقصد.

6. السياسات السكانية في دولة قطر

يبدو أن دولة قطر تدرك التحديات السكانية، حيث بدأت منذ عام 2004 بمتابعة الزيادة السكانية مع بلوغ متوسط الزيادة في إجمالي السكان حوالي 10% سنوياً، بينما ارتفع عدد المواطنين القطريين بنسبة 7.2%، مما أنتج خللا في تركيبة سوق العمل القطري، فمعظم الوافدين في سوق العمل من الشباب، حيث انخفضت نسبة القطريين من 6.11% في عام 2005 إلى 1.5% في عام 2015.

وفيما يتعلق ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهمية السكان في التنمية من خلال نهج قائم على الحقوق، تراقب دولة قطر أيضاً التقدم المحرز في تنفيذه. وقد استضافت اللجنة الدائمة

للسكان في قطر «المؤتمر العربي للسكان والتنمية - الواقع والآفاق» في مايو 2009، وذلك في سياق تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد 15 عاماً. ودعا «إعلان قطر 2009»، تحت عنوان: «الآليات: الشراكة والتنمية المؤسسية وبناء القدرات»، الدول العربية إلى تطوير القدرات المؤسسية والبيئية والتشريعية للمجالس واللجان الوطنية، ودعمها مالياً وفنياً لتتمكن من لعب أدوار أكثر فعالية في النهوض بقضايا السكان والتنمية. وقد أعرب إعلان الدوحة عن تقديره لدور المجالس السكانية في تطوير السياسات والاستراتيجيات السكانية في المنطقة العربية، بما في ذلك عمل اللجنة الدائمة للسكان في قطر[٧].

وفي أكتوبر من عام 2009، وضعت اللجنة الدائمة للسكان برنامج عمل السياسة السكانية الذي تمت مراجعته بعد ست سنوات من التنفيذ، خاصة بعد حدوث التطورات السكانية السريعة كما هو موضح سابقاً. وخلصت هذه المراجعة إلى أن التنسيق مع الأُطر المؤسسية التي تحكم الوضع التنموي في البلد أمر مهم، ويتسق مع أهداف السياسة السكانية، وأهداف استراتيجية التنمية الوطنية، ومختلف الاستراتيجيات القطاعية الوطنية الأخرى، فضلاً عن التوافق مع إطار أهداف التنمية المستدامة.

إن الهدف من السياسة السكانية الجديدة لدولة قطر هو «إنشاء توازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة لضمان حياة كريمة لشعب قطر، وتعزيز قدراته، وتوسيع خياراته، وزيادة مستوى مشاركته في تقدم المجتمع القطري». وبناءً على ذلك، فإن المجالات المواضيعية الجديدة لبرنامج عمل 2017-2022[٨] تضمنت كلاً من السكان والقوى العاملة، والنمو الحضري والإسكان والبيئة، والتعليم والتدريب والشباب، والصحة العامة والصحة الإنجابية، والنساء والأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة. وتعكس هذه الموضوعات جوهر القضايا السكانية في دولة قطر في ضوء الاختلالات الديموغرافية، سواء في الهيكل العمري السائد أو في التوزيع السكاني، وقضايا التدريب، وإعادة تأهيل الشباب، وكذلك رعاية كبار السن والحاجة إلى تطوير سياسات تضمن حقوقهم وتوفر لهم حياة كريمة، مع إمكانية الاستفادة أيضاً من مهاراتهم المتراكمة بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج عمل 2017-2022 لا يتضمن إشارة صريحة إلى الهجرة كالعمالة المنزلية ضمن التركيبة السكانية.

علاوة على ذلك، أكدت السياسة السكانية القطرية على أهمية الأسرة ككيان أساسي في المجتمع يلعب دوراً محورياً في الحفاظ على السلام الاجتماعي، وخلق بيئة جيدة لضمان النمو الصحي للشباب، وتشكيل شخصية نشطة في المجتمع يمكن أن تسهم بشكل إيجابي وبقوة في دفع التنمية المستدامة.

7. السياسات القائمة على حقوق الإنسان

تشكل أهداف التنمية المستدامة أجندة حقوق الإنسان، لذلك تعد السياسات التي تقوم على الحقوق وتراعي الاعتبارات النوعية من الأمور الحاسمة أيضاً في سياق انخفاض الخصوبة في دولة قطر وسرعة شيخوخة السكان أو احتمال انخفاض عددهم، وتكشف التجربة الدولية أن السياسات التي تتناول انخفاض الخصوبة تعزز توازن حياة العمل بشكل أفضل، وتضمن الحصول على الخدمات الأساسية، مثل رعاية الأطفال والحماية الاجتماعية. علاوة على ذلك، فإن السياسات غير التمييزية مهمة لتمكين المسنين من المساهمة بشكل كامل في المجتمع وفي الوقت نفسه تلقي الرعاية والخدمات والحماية الاجتماعية التي يحتاجون إليها. ويعد نهج حقوق الإنسان حاسماً أيضاً في سياسات الهجرة، التي ينبغي صياغتها على أساس الاحترام التام لحقوق المهاجرين والعمالة المهاجرة وحمايتهم، حيث يمكن لهذه السياسات أن تحقق مكاسب اقتصادية واجتماعية كبيرة، مع ضمان ظروف معيشة وعمل لائقة للمهاجرين. ويعد النهج القائم على الحقوق ضرورياً أيضاً عند اختيار سياسات معالجة أنماط التحضر والاستيطان المستدام، الأمر الذي سيتطلب إجراءً يستلزم تعزيز تكوين رأس المال البشري طوال دورة الحياة، مع التركيز بشكل خاص على الصحة، بما فيها الصحة والإنجابية، والحقوق الإنجابية، والتعليم، والعمل اللائق، والحماية الاجتماعية، وعدم التمييز، وتكافؤ الفرص، وتمكين المرأة، ومشاركة الشباب. وكذلك سيتم تعزيز الفوائد الإنمائية للهجرة، مع التركيز على ضمان حقوق المهاجرين وسلامتهم، ومكافحة التمييز ضدهم، وتحقيق الفوائد الإنمائية للهجرة لكل من البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين.

ومن المهم هنا أن يتم وضع سياسات وطنية واسعة ومتوازنة وشاملة بشأن الهجرة، مع تعزيز الشراكات الثنائية والإقليمية والعالمية بشأن الهجرة في الوقت نفسه. وبالتالي، فإن هذا الأمر سيتطلب إنشاء مدن تسهل ظروف العيش فيها بطريقة مستدامة، وقادرة على تلبية الطلب المتزايد على الخدمات، مع تعزيز الروابط بين المناطق الريفية والحضرية، وتشجيع التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية، وتعزيز القدرات الوطنية لجمع واستخدام وتحليل البيانات والتوقعات السكانية. ويجب أن تراعي استراتيجيات التنمية المتمحورة حول الناس التغيرات في عدد الأشخاص وأعمارهم ومواقعهم بشكل منتظم، واستخدام البيانات والإسقاطات السكانية لإثراء أهداف التنمية وغاياتها ومؤشراتها، إضافة إلى السياسات والبرامج.

[٧] حسن المهندي، ٢٠٠٨. التنمية الاجتماعية في دولة قطر: الواقع والآفاق. اللجنة الدائمة للسكان.

[٨] السياسة السكانية لدولة قطر ٢٠١٧-٢٠٢٢.

8. تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتمحورة حول الناس - الإجراء التجريبي

أعد المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، مؤشراً مركباً[٩] يربط برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بأهداف التنمية المستدامة[١٠]. وقد تضمن هذا المؤشر مؤشرات فرعية تعكس الأبعاد الستة: الكرامة وحقوق الإنسان، والصحة الإنجابية ، والديناميات السكانية، والتنقل، والاستدامة البيئية، والأمن البشري، والحوكمة. ويستند اختيار المؤشرات إلى مراجعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام 2014، وخطة التنمية لما بعد عام 2015. وقد كشفت النتائج الأولية أن الدول العربية تقف على مستويات مختلفة فيما يتعلق بتنفيذ مؤشرات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والتي يمثلها المؤشر المركب، حيث حلت دول مجلس التعاون

Conceptual Framework for ICPD Composite Index

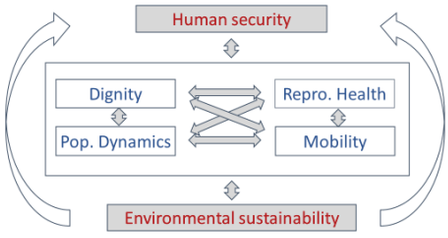

الخليجي في المرتبة العليا، في حين أن البلدان التي تعاني من الفقر، والسياقات الإنسانية بما فيها الصراعات، حلت في مراتب متأخرة. كما أظهرت نتائج المؤشر أعلاه أن متوسط الدرجات بين الدول العربية أعلى بالنسبة للصحة الإنجابية (79%)، يليه الأمن البشري (71%)، ثم الكرامة، وحقوق الإنسان، والحوكمة (67%)، والحركية (66%). أما الاستدامة البيئية، والديناميات السكانية فكانت أقل بكثير (58% و 44 % على التوالي). كما كانت هناك أيضاً اختلافات داخل الدول، وكانت النتيجة الإجمالية للمؤشر أعلى من 75% بين أربعة دول هي: البحرين والكويت وقطر والإمارات[١١]. وبالنسبة لقطر على وجه الخصوص، فإن هذه النتيجة تشير على سبيل المثال إلى المجالات التي يجب معالجتها في سياسات قطر الوطنية.

9. ما تم إنجازه في أهداف التنمية المستدامة

مما لا شك فيه أن دولة قطر حققت نجاحات كبيرة في مجال الصحة بشكل عام، حيث بلغ معدل التغطية الصحية الشاملة 77%، وخصوصاً الصحة الإنجابية، وقد تجلى ذلك من بعض المؤشرات ذات الصلة كما هو موضح أعلاه. وفي مجال قضايا النوع وقضايا المرأة، فقد صدقت دولة قطر على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع وجود تحفظات على المواد 9 (2) و 2 (أ) و 15 (1) و 16 (1 أ، ج، و). ولقد كرست استراتيجية التنمية الوطنية سبلاً خاصة بالمرأة من خلال تخصيص برامج ومشاريع للنهوض بالمرأة من حيث التدريب، وإعادة التأهيل، والمساواة في الأجور، وكذلك خلق فرص لشغل وظائف قيادية في الدولة.

ومع ذلك، تبقى هناك العديد من التحديات التي تواجه السياسات السكانية في قطر، بما في ذلك تسارع معدل النمو السكاني العام الذي بلغ حوالي 5.1%، ويعتبر أحد أعلى المعدلات في العالم، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى موجات هائلة من هجرة اليد العاملة من الدول الآسيوية وغيرها، مما يدل على وجود خلل واضح في تركيبة السوق. هناك من أشار إلى أن العديد من العمال الأجانب يمكن استبدالهم بالعمالة الوطنية، شريطة أن يقبل المواطنون بالشروط السائدة من حيث الأجور والمزايا، مع ضرورة وجود سياسات مناسبة، مما سيزيد من فرص الاستفادة من الجهود الوطنية المتاحة. ومما لا شك فيه، أن هذا الأمر يشكل تحدياً كبيراً للدولة على المديين القصير والطويل. والجدير بالذكر أن دولة قطر تقوم بإجراء تقييم وتحليل دوري

Results – ICPD-based SDG Composite Indicator Assuming Equal Weights

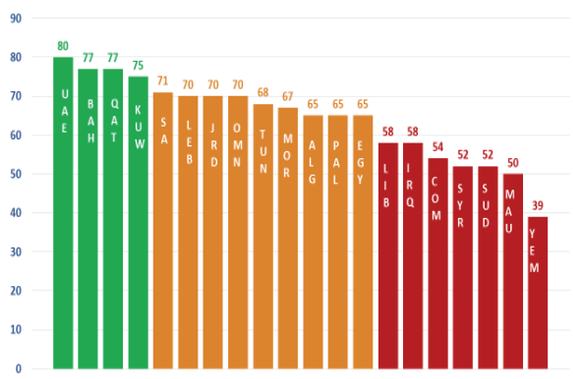

Results - Variability in sub-indices and composite index, Arab countries

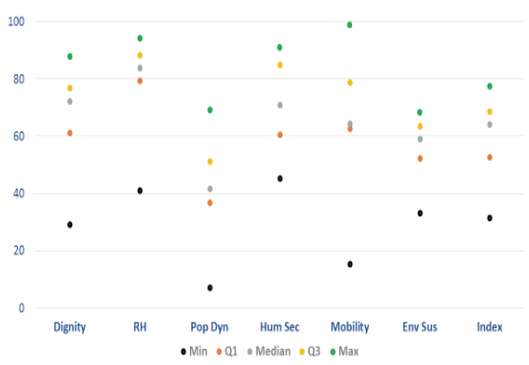

[٩] لا يزال العمل قائمًا على المؤشر المركب، لكن تم استخدامه في هذا الموجز للكشف عن بعض الأفكار النيرة.

[١٠] خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

[١١] المؤشر المركب لأهداف التنمية المستدامة والمستند إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لا يزال قيد النشر.

للتوجهات الديموغرافية للسكان على المستوى الوطني أو دون الوطني من خلال النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية، وتقرير التعداد العام، ومؤشرات التنمية المستدامة، إلا أنه لا يزال هناك مجال للاستفادة من بيانات التنمية للمجتمع الدولي، ولا تزال هناك حاجة إلى إتاحة مؤشرات الفقر والروابط بين مؤشرات السكان وغيرها من مؤشرات التنمية لرصد أهداف التنمية المستدامة والمقارنات العالمية، مما سيدعم رصد التقدم المحرز في المجالات الإقليمية والعالمية، ويدعم خطط وإنجازات قطر.

10. الطريق إلى الأمام: اتجاهات السياسة

لقد حققت دولة قطر إنجازات ملحوظة في معالجة القضايا السكانية من خلال الآليات المؤسسية، اللجنة الوطنية الدائمة للسكان، ومن خلال التشريعات وتخصيص الموارد المناسبة، حيث تم وضع استراتيجية سكانية وطنية تتضمن أهدافًا مناسبة وفقًا لرؤية الحكومة القطرية. ويمكن تلخيص عدد من التوصيات التي يمكن أن تكمل الجهود الضخمة التي تبذلها الحكومة على النحو التالي:

1. يشكل الوضع الديموغرافي لدولة قطر تحدياً فيما يتعلق بنسبة النوع غير المتوازنة وخاصة على مستوى سن العمل، وكذلك التركيبة السكانية التي لا يتجاوز فيها السكان القطريون نسبة 11%. وهذا الأمر لا يتطابق بشكل مناسب مع رؤية الدولة واحتياجاتها لتحقيق التنمية والحفاظ عليها وكذلك حماية مواطنيها. وتركز الاستراتيجية الوطنية على تشجيع الزواج بين القطريين، وهو أحد الطرق التي تتبعها الدولة للتغلب على هذا التحدي. إلا أن هناك حاجة إلى المزيد من حيث دراسة السبب الجذري لانخفاض الخصوبة بين القطريين، وارتفاع الخصوبة بين الوافدين. ولعل القوانين واللوائح التي تدعم الزواج المبكر بحاجة إلى مزيد من التحليل والتعديلات للتمكن من خفض معدل الخصوبة الإجمالي لدى الوافدين. وهناك حاجة كذلك لتلخيص المعرفة الحالية وإجراء بحوث اجتماعية جديدة حول الأسباب الاجتماعية للانخفاض الكبير في الخصوبة لدى القطريين، على أن تتضمن البحوث الأساليب النوعية والأنثروبولوجية. بالإضافة إلى ذلك، يجب استخدام الأدوات الكمية المناسبة لإثراء السياسات القائمة على الأدلة. ولعل تقييد سبب انخفاض الخصوبة بالتعليم وعمل المرأة يحد من مجموعة عوامل أخرى تؤثر في هذه الظاهرة. أما فيما يتعلق بالسكان المسنين، فمن الضروري أيضاً فهم احتياجات كبار السن، وكذلك فهم إمكاناتهم للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما يدعم السياسات القائمة على الأدلة التي تعزز إمكانية تحقيق عوائد سكانية ثانية.

2. من أجل إثراء الحوارات السياسية وعملية صنع السياسات بشأن انخفاض الخصوبة والشيخوخة، هناك حاجة إلى التركيز على التعاون بين الجنوب والجنوب، وإشراك الجهات المعنية الأخرى حسب الضرورة، حيث أن التعاون بين الجنوب والجنوب لتبادل الخبرات، والتكنولوجيا، والمعرفة في ظروف مماثلة بشأن انخفاض الخصوبة والشيخوخة يمكن أن يكون ذا فائدة كبرى لدولة قطر، خاصة فيما يتعلق بوضع استراتيجيات وبرامج فعالة في هذا الصدد. ولدى حكومة كوريا الجنوبية ودول أخرى خبرات وتحديات متشابهة يمكن الاستفادة منها، مما سيساعد في دعم السياسات السكانية وتنفيذها في قطر. ويمكن أن تشكل السياسات الأخرى المتعلقة بالهجرة والاستثمار فرصة للتعلم من التعاون بين الجنوب والجنوب.

3. تم الاعتراف بحق الهجرة على المستوى الدولي، كما تشغل حماية المهاجرين حيزاً مهماً في جدول الأعمال العالمي المستدام. وعلى الرغم من الآثار الإيجابية للهجرة على سوق العمل في قطر، من خلال توفير العمالة والمساهمة في التنمية الاقتصادية، إلا أنها لا يزال لديها بعض الآثار غير المرغوب فيها من خلال التأثير على التركيبة السكانية للدولة، والمساهمة في تركيز العمالة منخفضة المهارة التي لا تحفز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وفي هذا الصدد، قد يلزم تطبيق سياسات هجرة انتقائية محددة تراعي التأثير الاجتماعي والديمغرافي والتوازن بين الدول من أجل اختيار مهاجرين شباب مهرة من كلا الجنسين يخدمون في المجال التكنولوجي لضمان الموازنة بين نسبة الجنسين لدى السكان، والمساهمة فعلياً في النمو الاقتصادي والتنمية مقارنة مع الوضع العالمي. ويجب اعتبار المهاجرين بمثابة مكاسب لتحقيق التنمية المستدامة بحيث يسمح لهم بالإقامة الدائمة الانتقائية، أو حتى الحصول على الجنسية القطرية.

4. علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى قيام دولة قطر بإدراج سياسات واستراتيجيات للتعامل مع حماية اللاجئين والمشردين والسكان المهجرين قسراً بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، والعنصرية، والتعصب العنصري، وغيرها ضمن السياسات السكانية. ويشمل ذلك أيضاً تيسير حصول اللاجئين والمشردين والسكان المهجرين قسراً على الخدمات الصحية الأساسية، بما فيها خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وخدمات تنظيم الأسرة، وغيرها من خدمات المساعدة.

5. قد تتطلب الاختلالات في التركيبة السكانية من حيث وجود مجموعة واسعة من السكان الشباب إيلاء الأمر اهتماماً خاصاً لمراجعة القوانين التي تسمح بالزواج المبكر وتوفير الخدمات، بما فيها خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للشباب الذين يعيشون في البلد، وسوف تدعم السياسات التي تستهدف الشباب، بمن فيهم الفتيات المراهقات، تعزيز المكاسب الديموغرافية، وتسهم في التنمية المستدامة.

6. من المهم أن نثني على الاستراتيجية السكانية القطرية القائمة مع الإطار الضروري للمؤشرات لرصد تقدمها. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مواءمة المؤشرات المحددة مع أطر عمل ومؤشرات رصد أهداف التنمية المستدامة، وتحسين إمكانية الوصول إلى البيانات، والاستفادة من بيانات السكان والتنمية. وإن تعزيز القدرات الإحصائية من خلال استخدام السجلات الإدارية والسجل المدني وبيانات التعداد سيكون مفيداً للغاية لتحسين التوقعات السكانية على المستوى الوطني ودون الوطني، ولاستخدام التحليلات الوطنية لتغير الهياكل العمرية للسكان في سياق تطبيقات مثل حسابات التحويل الوطنية.

7. من المهم مواصلة الجهود في دعم مهارات الشباب وبناء قدراتهم من أجل توفير العمالة الماهرة، والحفاظ على التركيبة السكانية للقطريين ضمن الفئة العمرية العاملة.

8. أخيرًا، تعد سياسة الهجرة أساسية في تحديد التركيبة السكانية لتحقيق التنمية المستدامة. وتسعى هذه السياسات إلى خيارات مثل زيادة هجرة العمال المتزوجين، وتخفيف شروط الزواج بين القطريين وغير القطريين، وتزويد العمال القطريين بالمهارات المستقبلية لسوق العمل، ومراجعة التحضر والتوزيع الجغرافي للسكان عبر المجتمعات المختلفة في قطر من خلال تحسين الخدمات في المناطق النائية. مجتمعات.

11. المراجع

- حسن المهندي ، 2008. التنمية الاجتماعية في قطر: الواقع والآفاق. اللجنة الدائمة للسكان.
- خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.
- هل ترتفع الخصوبة في البلدان ذات معدلات المواليد ا لمنخفضة ؟

https://www.prb.org/isfertilityrisinginlowbirthratecountries/

- التقرير الوطني عن مراجعة التقدم المحرز في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في قطر.
- نيكولا بايبر، 2017. الهجرة وأهداف التنمية المستدامة. مجلات SAGE ، السياسة الاجتماعية العالمية. المجلد: 17 العدد: 2، الصفحات: 231-238. جامعة سيدني ، أستراليا.
- السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022.
- الهرم السكانيPopulation Pyramid.net ، بلدان مختلفة.
- قاعدة البيانات السكانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

https://www.unfpa.org/data/world-population-dashboard

- صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2018. حالة سكان العالم 2017.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2019. المؤشر المركب لأهداف التنمية المستدامة المستند إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. مسودة ورقة غير منشورة.

حوار العدد

رئيس كلية المجتمع في قطر:

يوضح أهم انجازاتها ورؤيتها المستقبلية

الدكتور محمد بن إبراهيم النعيمي

في إطار سعي دولة قطر لتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري والمساهمة في تحقيق الأهداف التعليمية التي حددتها رؤية قطر الوطنية 2030، أنشأت وزارة التعليم والتعليم العالي «كلية المجتمع في قطر»، والتي تعد بحق تجربة رائدة في مجال التعليم، وهو المجال الحيوي الذي لا يمكن لأي نهضة تنموية أن تتحقق دونه.

ولأهمية هذه التجربة الهامة، اسمحوا لنا أن نجري حواراً مع رئيس الكلية الدكتور محمد بن إبراهيم النعيمي لإلقاء الضوء على العديد من الجوانب التي تهم القارئ الكريم وتزيد معرفته بهذه الكلية.

1. متى تأسست كلية المجتمع في قطر وماهي دواعي إنشائها ؟

2. كم كان عدد الملتحقين بها عند التأسيس وكم هو حالياً؟

أنشأت وزارة التعليم والتعليم العالي «كلية المجتمع في قطر» في إطار سعيها لتعزيز الاستثمار الوطني الكبير في مجال التنمية البشرية والمساهمة في تحقيق الأهداف التعليمية التي حددتها رؤية قطر الوطنية 2030، وذلك من خلال توفير مجموعة متنوعة من الفرص التعليمية.

وقد فتحت «كلية المجتمع في قطر» أبوابها للمرة الأولى في سبتمبر 2010، بالتعاون مع «كلية المجتمع في هيوستن»، وذلك بقبول 308 طالباً وطالبة بدوام كامل. ومنذ تأسيسها، شهدت الكلية زيادة في معدلات الالتحاق في كل فصل دراسي حتى أصبحت «كلية المجتمع في قطر» اليوم المؤسسة التعليمية الأسرع نمواً في دولة قطر، حيث وصل عدد الطلاب المسجلين في مبانيها التعليمية الخمسة إلى 5000 طالب وطالبة.

3. ماهي الفرص التعليمية التي توفرها هذه الكلية؟

4. ما هي البرامج الأكاديمية المتوفرة في الكلية؟ وكم هي مدة الدراسة في كل برنامج من هذه البرامج؟ وما هي الشهادات التي تمنحها الكلية؟ وهل تلبي هذه البرامج احتياجات سوق العمل؟

تتيح كلية المجتمع لأفراد المجتمع القطري مجموعة متنوعة من الفرص التعليمية التي تفتح آفاقاً جديدة للطلاب لتحقيق أحلامهم والنهوض بحياتهم العلمية والمهنية، والاضطلاع بدورهم في بناء

مجتمع المعرفة، وتلبية متطلبات المجتمع بما توفره من برامج متميزة وذات جودة عالية من برامج الدبلوم المشارك والبكالوريوس.

وتسعى كلية المجتمع دوماً إلى التوسع في البرامج الأكاديمية التي تطرحها في المجالات والتخصصات المختلفة لتلبية احتياجات سوق العمل القطري المتطورة، والتي تتنوع بين برامج الدبلوم المشارك وبرامج البكالوريوس، وتتضمن برامج الدبلوم المشارك في الآداب وفي العلوم والفنون التطبيقية والعلوم التطبيقية التي تمتد لعامين دراسيين، فضلًا عن البرامج الأكاديمية التي تعتمد على الخطة الدراسية (عامين + عامين) وتؤهل الطلاب للحصول على درجة الدبلوم المشارك والبكالوريوس. وتغطي البرامج التي تقدمها الكلية حالياً مجموعة متنوعة ومتميزة من التخصصات:

- الدبلوم المشارك في الآداب – اللغة العربية
- الدبلوم المشارك في الآداب - اللغة الإنجليزية
- الدبلوم المشارك في العلوم

- الدبلوم المشارك في الفنون المسرحية
- الدبلوم المشارك في الطفولة المبكرة
- الدبلوم المشارك في إدارة الخدمات اللوجستية والإمدادات
- الدبلوم المشارك في إدارة الجمارك
- الدبلوم المشارك في إدارة المعلومات الصحية
- الدبلوم المشارك في إدارة الأعمال

- الدبلوم المشارك في الإدارة العامة
- بكالوريوس الإدارة العامة

- الدبلوم المشارك في تقنية المعلومات
- بكالوريوس الأمن السيبراني وأمن الشبكات
- بكالوريوس إدارة الأنظمة والشبكات

- الدبلوم المشارك في الهندسة التكنولوجية
- بكالوريوس تكنولوجيا الهندسة الميكانيكية
- بكالوريوس تكنولوجيا الهندسة الكهربائية

5. هل لكم أن تحدثونا عن الدورات التدريبية التي تقدمها كلية المجتمع في قطر ضمن برامج التعليم المستمر ودورات مهارات سوق العمل

تقدم الكلية دورات تدريبية معتمدة ضمن برامج التعليم المستمر وتدريب المؤسسات لدعم أفراد المجتمع الذين يرغبون في تطوير مهاراتهم ومعارفهم ومساعدتهم على التميز في سوق العمل لتلبية الاحتياجات المتطورة لسوق العمل من الكفاءات المتخصصة القادرة على المنافسة بقوة. فمن جهة، تقدم الكلية دورات التعليم المستمر لجميع أفراد المجتمع القطري من مواطنين ومقيمين باللغتين العربية أو الإنجليزية حسب الحاجة، ويتضمن ذلك دورات لتعليم اللغات، والدورات المؤهلة للحصول على شهادات معتمدة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وكذلك الدورات المتخصصة في مجال الإدارة.

ومن جهة أخرى، تعمل الكلية بشكل وثيق مع الشركات المحلية والخاصة والهيئات الحكومية في الدولة لتخطيط وتصميم وتقديم حلول تدريبية فعالة وذات جودة تلبي أهدافهم التنظيمية واحتياجاتهم الوظيفية، حيث تركز الكلية على طرح دورات تدريبية خاصة تلبي أهداف

المؤسسة الاستراتيجية وتحسين الأداء الفردي والجماعي والمؤسسي.

6. ماذا بخصوص اتفاقيات التعاون المشترك بينكم وبين عدد من الجامعات المحلية والدولية؟ وما الهدف منها؟

تحرص كلية المجتمع دائماً على تعزيز شراكاتها مع الجامعات الوطنية والعالمية داخل قطر وخارجها لفتح آفاق وفرص تعليمية جديدة لأبنائنا وبناتنا ولمواكبة أفضل الممارسات والبرامج الأكاديمية العالمية بما يتناسب وهويتنا الوطنية. وهنا يجب الإشارة إلى التعاون المستمر والوثيق بين كلية المجتمع وجامعة قطر منذ عام 2012، حيث نقوم معاً بالعمل على زيادة المقررات المعتمدة في إطار اتفاقية التجسير الأكاديمي بين المؤسستين بما يتيح لطلاب الكلية الالتحاق بجامعة قطر للحصول على درجة البكالوريوس، ويتيح لطلبة جامعة قطر دراسة عدد من المقررات الموجودة في كلية المجتمع وتقع ضمن خططهم الدراسية. وقد وضعنا مؤخراً خطة دراسية لتحقيق انتقال سلس لطلاب الكلية إلى جامعة قطر من خلال تجسير عدد من البرامج المشتركة، من بينها برنامجي الدبلوم المشارك في الطفولة المبكرة والدبلوم المشارك في إدارة الأعمال.

علاوة على ذلك، وقعت الكلية عدداً من اتفاقيات التجسير مع عدد من الكليات والجامعات العالمية بهدف إتاحة الفرصة أمام طلاب الكلية لاستكمال مسيرتهم الأكاديمية في جامعات عالمية مرموقة، مثل جامعة «ديبول» وجامعة «مريان» وجامعة «ميشيغان الشرقية» وكلية «ميامي دايد» بالولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى مركز دراسات الجمارك والضرائب بجامعة تشارلز ستورت في استراليا.

7. ما هي شروط التسجيل في هذه الكلية؟ وكم تبلغ رسوم الدراسة فيها؟

تفتح كلية المجتمع أبوابها لأفراد المجتمع القطري الذين يسعون إلى مواصلة تعليمهم العالي وفقًا للآلية التالية:

1. تعبئة طلب القبول الإلكتروني، بحيث يمكن للطالب حجز موعد اختبار تحديد المستوى عقب الانتهاء من عملية التسجيل الإلكتروني
2. حضور الطالب إلى قسم القبول بمبنى لوسيل (طلاب/طالبات) بعد النجاح في امتحان تحديد المستوى، مع إحضار المستندات أدناه.

القطريون:

- الشهادة الثانوية القطرية الأصلية أو ما يعادلها (إذا كانت الشهادة من خارج دولة قطر أو من مدرسة خاصة داخل قطر، يجب معادلتها)
- كشف درجات اختبار تحديد المستوى أو شهادة IELTS
- صورة من البطاقة الشخصية
- تقرير الفحص الطبي

أبناء القطريات:

- الشهادة الثانوية القطرية الأصلية
- شهادة الصفين الأول والثاني الثانوي، على أن تكون جميع الشهادات من داخل دولة قطر، أو كتاب من معادلة الشهادات يفيد بأن الطالب قد درس جميع مراحل الثانوية داخل دولة قطر
- كشف درجات اختبار تحديد المستوى أو شهادة IELTS
- مستخرج رسمي من شهادة الميلاد
- صورة البطاقة الشخصية للطالب
- صورة البطاقة الشخصية للأم
- تقرير الفحص الطبي

وفي إطار حرص كلية المجتمع على توفير بيئة تعليمية ملائمة لطلابنا وضمان تكافؤ الفرص بين الطلاب الراغبين في التسجيل في ظل الإقبال المتزايد الذي تشهده الكلية عاماً بعد عام، تقوم الكلية بتطبيق رسم تسجيل لمرة واحدة ورسوم مخفضة لشراء الكتاب الجامعي ورسوم فك قيد الطالب المنسحب من الدراسة.

ويأتي تطبيق الرسوم بهدف ضمان جودة العملية التعليمية وضمان استمرار الكلية في تأدية رسالتها الأكاديمية، والحفاظ على موارد الكلية ومنع أي هدر قد يحدث نتيجة عدم انتظام بعض الطلاب في الدراسة بعد قبولهم وتسجيلهم، وهو ما يعزز سياسة الترشيد وثقافة تعزيز الاستفادة من الإمكانيات المتاحة بالكلية.

8. هل تقبل الكلية طلاباً غير قطريين؟

تقبل الكلية حاليًا الطلاب من القطريين وأبناء القطريات.

9. كيف تتعامل الكلية مع الخريجين؟ وهل تساعدهم في الحصول على فرص عمل تتناسب مع التأهيل الذي تلقوه في الكلية؟ وهل تؤهل الكلية المتخرجين لمواصلة دراسات العليا؟

تعتبر كلية المجتمع خريجيها سفراء لها في سوق العمل وتعتز بإنجازاتهم وإسهاماتهم الفعالة في بناء مستقبل الوطن. لذا، تحرص الكلية على التواصل المستمر مع خريجيها وتعزيز روح الانتماء لديهم عن طريق تنظيم عدد من الفعاليات السنوية التي تتيح الفرصة لإلقاء الضوء على إنجازاتهم ونجاحاتهم الأكاديمية والمهنية وتقدم نماذج يحتذى بها للطلبة الحاليين بالكلية.

من جانب آخر توفر هذه الفعاليات فرصة لخريجي الكلية للقاء زملائهم وأساتذتهم الذين تلقوا العلم على أيديهم واستفادوا من خبراتهم الواسعة طوال سنوات دراستهم بالكلية، وتبادل الخبرات فيما بينهم، والتعرف على التطورات التي شهدتها الكلية منذ تخرجهم كذلك توفر الكلية الدعم لخريجيها عن طريق توفير فرص للعمل والتدريب عن طريق التنسيق مع سوق العمل.

وفيما يتعلق باستكمال خريجينا للدراسات العليا، يوجد لدينا العديد من الخريجين الذين استكملوا درجة الماجستير في مؤسسات تعليمية سواء داخل قطر او خارجها.

10. تتضمن السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 محوراً خاصاً بالتعليم والتدريب والشباب، فماذا تقترحون بشأن تعزيز التعاون بين اللجنة الدائمة للسكان وكلية المجتمع في قطر؟

بالإشارة إلى المحور الثالث من السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022، الذي يركز على التعليم والتدريب والشباب، ويهدف إلى الارتقاء النوعي بالتعليم والتدريب وتوسيع فرص مشاركة الشباب من الجنسين في المجتمع وفي الحياة العامة، نجد أن هناك الكثير من الأهداف المشتركة التي يمكن أن نعمل عليها معاً عبر التعاون الوثيق بين كلية المجتمع واللجنة الدائمة للسكان، ومن بينها:

- المساهمة في تعزيز فرص تعليم وتدريب عالي الجودة على نحو يضمن رفع مستوى الخريجين
- المساهمة في إعداد أجندة محددة للبحث العلمي في الدولة وربطها باحتياجات التنمية
- دعم المبادرات المحفزة لمشاركة الشباب في المجالات التنموية والاجتماعية والثقافية

11. من خلال تجربة الكلية منذ تأسيسها حتى الآن، ما هو تقييمكم لأداء الخريجين، وكم تقدرون نسبة المتخرجين الذين انخرطوا بالفعل في سوق العمل تبعاً للتخصصات التي أعدوا من أجلها؟

تشير دراسة مسحية أجريناها حول خريجي الكلية إلى أن نسبة رضا الخريجين عن تجربتهم التعليمية في كلية المجتمع بلغت 86%، بينما أكد 65% من المشاركين في الدراسة أن البرنامج الذين تخرجوا منه ساعدهم على أداء مهام عملهم، أما عن المتخرجين الذين انخرطوا في سوق العمل فقد بلغت نسبتهم 70% من عدد المشاركين في الدراسة، بينما اختار نسبة 30% البقية استكمال دراستهم الجامعية إما داخل قطر أو خارجها للحصول على درجة البكالوريوس أو مؤهلات أعلى، وأشار 62% منهم إلى وجود ارتباط بين عملهم الحالي ومجال الدراسة الذي تخرجوا منه.

نشاطات اللجنة الدائمة للسكان

أهم نشاطات وفعاليات اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩

١. الاحتفال باليوم العالمي للسكان

احتفلت اللجنة الدائمة للسكان في دولة قطر بالشراكة مع مكتبة قطر الوطنية باليوم العالمي للسكان، وذلك يوم الخميس الموافق 11يوليو2019 بمبنى مكتبة قطر الوطنية ، وهدفت هذه الاحتفالية إلى تعزيز التوعية المجتمعية بالقضايا المتعلقة بالسكان وتسليط الضوء على قضايا تنظيم الأسرة والمساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر وتحسين صحة الأمهات وحقوق الإنسان.

وقد شكلت هذه الفعالية فرصة للتعبير عن أهمية الاحتفال باليوم العالمي للسكان، الذى يهدف في المقام الأول إلى تذكير كل فئات المجتمع بالقضايا السكانية وأهميتها، ولإبراز دور اللجنة الدائمة للسكان بدولة قطر، القائم على متابعة الجهود الوطنية الرامية إلى إنجاز الوثيقة السكانية وما يتضمنه من إجراءات محددة تهدف إلى ضبط معدل النمو السكاني، والحد من اختلال التركيبة السكانية للدولة وتداعياته، والذي يوضح عمل الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومساهمتها في التطبيق الفعال لبرنامج العمل الذي تتضمنه وثيقة السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022.

وتم عرض فيلم قصير عن اللجنة الدائمة للسكان ودورها في متابعة وثيقة السياسة السكانية المشار إليها من حيث غايتها الرئيسية ومحاورها وأهدافها المتمثلة في ضمان حياة أفضل لكل من يقيم على ثرى هذه الأرض الطيبة.

الجدير بالذكر إن هذه المناسبة العالمية تأتي كواحدة من مخرجات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تم الإعلان عنها لأول مرة في العام 1989 حيث يتم الاحتفال بها سنوياً في الحادي عشر من شهر يوليو في كل عام.

٢. مشاركة اللجنة الدائمة للسكان في أعمال منتدى الدوحة للشباب الإسلامي

بدعوة من وزارة الثقافة والرياضة وتحت عنوان «تعزيز القدرات التنموية للشباب في قطر، شاركت اللجنة الدائمة للسكان في «منتدى الدوحة للشباب الإسلامي» بورقة عمل بعنوان «الشباب والرهان على التنمية المستدامة» وذلك يوم الاثنين 8 يوليو 2019 بمركز قطر الوطني للمؤتمرات، وتهدف أعمال المنتدى إلى:

- عرض ومناقشة محاور بحثية تراهن على الشباب كمحرك أساسي في بناء الاستراتيجيات التنموية المستقبلية
- تنمية قدرات الشباب على مواجهة التحديات الحضارية والتنموية
- الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة في تعزيز قيم الانتماء والمواطنة
- تدريب الشباب على آليات المحاكاة الدبلوماسية

وقد قدّم الأستاذ عبد الهادي الشاوي مدير المكتب الفني باللجنة، خلال المنتدى ورقة اللجنة أكد خلالها أن دولة قطر تعمل على تحفيز الشباب على المشاركة الفاعلة في التنمية المستدامة باعتبارها عملية تعزّز قدرات الشباب وتوسع خياراتهم وتمكينهم من فرص أكثر في نظام عالمي مبني على العولمة القائم على المعرفة وأضاف الشاوي إن الدولة أولت اهتماماً خاصاً بالشباب من الجنسين، فعملت على تمكينهم في التعليم والعمل والصحة وغيرها من مجالات الحياة الأخرى وذلك من خلال تسخير الدولة بنية تحتية حديثة ومتنوّعة واعتماد برامج وتوفير موارد متعددة من أجل تمكين الشباب في مختلف المجالات الحيويّة. وفيما يتعلق بالنسب العمرية لفئات الشباب بدولة قطر، أفاد السيد عبد الهادي الشاوي بأن أعمار الشباب المتراوحة أعمارهم

بين 15 و24 سنة ، قد بلغ 377 ألفاً سنة 2017، أي حوالي 13.80% من إجمالي سكان قطر. ويمثل القطريون (15%) من مجموع أفراد هذه الفئة العمرية، كما أن الشباب في قطر يعيش في ظل ديناميات سكانية سريعة التغير من خلال تواجد أعداد واسعة من العمالة الوافدة، وهو واقع ترتب عنه تطور ثقافة التسامح وتقبل الثقافات الأخرى، وأيضاً الحوار بين الأجيال.

وفي مجال الارتقاء بمستوى التعليم، قامت دولة قطر قامت باستثمارات ضخمة في سبيل تحديث نظامها التعليمي، مما وفر فرصاً تعليمية متنوعة لمختلف الفئات السكانية بما فيها الشباب فالتحصيل التعليمي لـ 98.6% من الشباب القطري بعمر (15-24) سنة هو من مستوى ابتدائي وما فوق.

ومن المعلوم أيضا أن الاقتصاد القطري السريع النمو وفر فرص توظيف جذابة للشباب في قطر، كما أن هناك تحسناً باستمرار في الوضع الصحي وتخفيف مخاطر انتشار الأمراض والوفيات في جميع الأعمار من بين الأهداف الرئيسة للتنمية الوطنيّة. ويشمل توسيع مشاركة الشباب كذلك تنمية مهارات ريادة الأعمال لدى الشباب في القطاع الخاص وذلك انسجاماً مع رؤية قطر الوطنية 2030، ومن ذلك إطلاق برامج متعدّدة كبرامج «انطلاقة» هي مبادرة من «الاستثمار الاجتماعي لشركة شل في قطر» تم تصميمها على غرار نموذج برنامج «شل لايف وايز» لريادة المشاريع الاجتماعية المنفّذ في 26 دولة في العالم.

المنتدى الأول للسكان والتنمية المستدامة ١٤-١٥ أبريل ٢٠١٩

مبنى المكتبة الجديد - جامعة قطر

الدكتورة كلثم علي الغانم
أستاذ علم الاجتماع
قسم العلوم الاجتماعية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة قطر

نظمت اللجنة الدائمة للسكان بالشراكة مع جامعة قطر، ومؤسسة قطر للعمل الاجتماعي، ومعهد الدوحة الدولي للأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، المنتدى الأول للسكان والتنمية المستدامة يومي 14 و15 أبريل 2019 في رحاب جامعة قطر.

وقد تم تنظيم أعمال اليوم الأول من المنتدى تحت شعار: «نحو منظور جديد للعلاقة بين السكان والتنمية المستدامة»، كما نظمت أعمال اليوم الثاني تحت شعار: «الأسرة والشباب والتنمية المستدامة». وتضمنت أعمال المنتدى احتفالا خاص ببرنامج الأمم المتحدة للسكان وست جلسات حول المواضيع التالية:

- التركيبة السكانية واثرها على التنمية المستدامة.
- السكان والصحة العامة والتنمية المستدامة.
- رأس المال الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة.
- الشباب والتنمية المستدامة.
- السياسات الأسرية والتنمية المستدامة.
- دور المجتمع المدني في إدماج فئات الرعاية الاجتماعية في التنمية المستدامة.

وقد شارك في المنتدى العديد من الوزارات والمؤسسات والهيئات وممثلين عن منظمات المجتمع المدني والعديد من الأكاديميين والطلبة الباحثين من دولة قطر علاوة على خبراء من المنظمات الدولية (المنظمة الدولة للهجرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان)

وقد شكلت جلسات المنتدى فرصة لنقاش رفيع المستوى تزامن مع 25 سنة من تنفيذ برنامج المؤتمر الدولي للسكان. وذلك انطلاقا من

وصفٍ وتحليل المعطيات الديموغرافية لدولة قطر من خلال دراسة تغيرات البنية السكانية، والجهود الوطنية لاحتواء الوضع السكاني من خلال وضع السياسة السكانية الوطنية، والعلاقة بين النمو السكاني والموارد المائية والطاقة والغذاء، ومناقشة تأثير التغيرات السكانية والتحديات المستقبلية التي تواجه التنمية المستدامة، وتوفير توجهات للسياسة بشأن الخيارات المحتملة . وقد تمت مناقشة موضوع اختلالات التركيبة السكانية والمؤشرات المتعلقة بها، وبحث تأثيرها على استدامة التنمية في دولة قطر، خاصة تأثيرها على الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة : «ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار»، والهدف الثامن: «تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع»، والهدف العاشر المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة، ولاسيما غايته الثانية «تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع»، والهدف الثاني عشر: «ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة» .

وقد تم الإدلاء بعدد من الاقتراحات ذات طابع مستدام تهم السياسات على المستويات البعيدة والمتوسطة والقريبة والتي من شأنها أن تؤدي إلى نتائج مباشرة ومبادرات اجتماعية وثقافية نوعية وكذلك توجهات بيئية نوعية للحد من اختلالات التركيبة السكانية للدولة.

كما خلص المنتدى إلى عدد من المقترحات التي تؤكد أهمية تصحيح اختلالات التركيبة السكانية بالتركيز على تنفيذ الاتجاه نحو بناء الاقتصاد القائم على المعرفة، وفقاً لتوجهات رؤية قطر الوطنية 2030. وثمن المشاركون إنجازات دولة قطر في مجال الرعاية الصحية المبنية على استراتيجية الصحة العامة 2017-2022 والتي تقوم على أولويات تضم الأهداف التالية:
خفض نسبة الوفيات النفاسية، و إنهاء الوفيات التي يمكن الوقاية منها بين الأطفال حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة، ووضع حد للأوبئة ومكافحة التهاب الكبد، وخفض معدل الوفيات المبكرة بسبب الأمراض غير المعدية من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة العقلية والرفاه، وتعزيز الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات، كما أكدوا على أهمية تحقيق الأهداف المعلنة في استراتيجية الصحة العامة والصحة الإنجابية وأولوياتها القائمة على استكمال نظام فعال للحكم والقيادة، وتوفير نموذج متكامل للرعاية عالية الجودة.

وركز المشاركون على تعزيز الإجراءات الخاصة بتنمية رأس المال البشري والاجتماعي دعما لمسيرة التنمية وحافزاً لمزيد من بناء قدرات الأفراد والمؤسسات في دولة قطر مشيرين إلى عناصر التمكين لتنمية رأس المال الاقتصادي والبشري من خلال العمليات المؤسسية والبنية التكنولوجية وإدارة أداء الموارد البشرية وبناء القدرات.

وبخصوص الوضع الراهن للرأس المال الاقتصادي وبناء على توقعات أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية لدولة قطر ، مستنتجين ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة وزيادة حجم الإنفاق الاستثماري على مشاريع البنية التحتية خاصة المرافق ذات العلاقة بالاتصالات والنقل والمرافق والطرق، وكذلك التوسع في الإنفاق الرأسمالي الذي خصص جزءً كبيراً لتمويل مشاريع البنية التحتية ومشاريع تنظيم كأس العالم 2022، وهو ما يمكن من التقدم فيما يخص مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية والبيئية.

تداول المشاركون في أوضاع الشباب في المجتمع القطري وأكدوا على تعزيز دورهم في بناء قدراتهم الخاصة من جهة، والمساهمة في تطوير المجتمع من جهة أخرى. كما طرحوا مقاربة للاستثمار في الشباب من منظور دولي يراعي الاحتياجات الوطنية والهوية الثقافية ويفتح الآفاق للتفاعل الإيجابي الدولي في إطار رؤية قطر الوطنية كما ورد في الوثائق الوطنية ذات الصلة، والتي حددت هدف الاستثمار في الشباب من

خلال مواصلة بناء الإنسان القطري القادر على المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد، وخطط وطنية للتنمية والتطوير والتعليم والصحة والرفاه، وبنية تحتية حديثة ومفتوحة للجميع، وبرامج حكومية وغير حكومية وتسهيلات محفزة، فضلا عن توفر مناخ عام وتوجهات مؤسساتية تشجع «ثقافة البحث والابتكار» وتساعد على نشر التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وبرامج رقمنة الموارد.

وفي سياق مناقشة دور الأسرة القطرية في التنمية المستدامة، تم التأكيد على أهمية التماسك الأسري وتعزيز دور كل من أفرادها في تحقيق هذا التماسك. و مكانة الأسرة في أجندة التنمية المستدامة.

كما تناولت العروض السياسات الأسرية والخصوبة وتأثير سياسات التوازن بين العمل و الأسرة (بشكل غير مباشر) على عدة أهداف اجتماعية و اقتصادية من بينها : (تغطية كلفة تربية الأطفال، زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل و تعزيز المساوات بين الجنسين)، وكذلك علاقة السياسات الأسرية والتنمية المستدامة في دولة قطر

حيث أعطت السياسة السكانية لدولة قطر 2017 – 2022 اهتماماً محورياً لدور الأسرة بهدف توفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية وزيادة عدد المواطنين وتخفيف الضغط على المرافق والخدمات الصحية الحكومية، وهو ما يدل على إعطاء دور محوري للأسرة في معالجة الخلل الديموغرافي وزيادة معدلات الخصوبة.

وأبرز المشاركون الدور الهام الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في دولة قطر في تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.
وأخيراً ثمن المشاركون بصفة لافتة التعاون والتنسيق بين المؤسسات المشاركة في عقد المنتدى الأول للسكان والتنمية المستدامة متمنين مواصلة عقد حلقات أخرى من المنتدى.

كما تم تعيين مجموعة عمل لوضع آليات لمتابعة وتنفيذ توصيات المنتدى الذي وضع تصوراً أولياً لتصنيف التوصيات حسب محاور المنتدى، وتحديد المخرجات والجهات المنوطة بتنفيذها وكذلك المساندة في عملية التنفيذ.

جهاز التخطيط والإحصاء يُحضِّر للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٢٠

تم بتاريخ 2019/07/01 تدشين مشروع التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت بشكل رسمي في حفل تدشين تم خلاله دعوة العديد من الجهات ذات الصلة، ويعتبر هذا التدشين الخطوة الأولى والمهمة ضمن الخطة الإعلامية للتعداد، حيث تلها عدد من البرامج الإعلامية والفعاليات التي تساهم بشكل كبير في تنفيذ تعداد ناجح. وقد تم في نهاية حفل التدشين عرض أهم نتائج التعداد التجريبي للمباني والوحدات والمنشآت.

ويعتبر التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت من أهم مصادر البيانات الإحصائية، حيث أنه يوفر قاعدة أساسية شاملة من البيانات التي تفيد في إعداد وتقييم خطط وبرامج التنمية في الدولة. وإن التحول من إجراء تعدادات السكان والمساكن والمنشآت بالشكل التقليدي إلى التعدادات بالاعتماد على السجلات الإدارية أصبح مطلباً في كثير من الدول.

باعتبار التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت من أهم مصادر البيانات الإحصائية، حيث يمثل أحد أهم مشاريع جهاز التخطيط والإحصاء، ولكونه حدثاً هاماً لدولة قطر لأنه يشكل العملية الإحصائية الوحيدة التي تجرى بالحصر الشامل، وبحكم أن الدولة مقبلة على اعتماد منهجية إجراء تعداد من خلال استخدام موسع للسجلات الإدارية في العمليات الإحصائية كما هو معمول به في كثير من الدول المتقدمة، فإن جهاز التخطيط والإحصاء قد عمل على تطوير وتعزيز المعرفة العملية المتعلقة بإجراء تعداد السكان والمساكن والمنشآت المعتمد على السجلات الإدارية يتميز بجودة عالية وتغطية أشمل وتحديث مستمر للبيانات بشكل آني.

ومن المعلوم أن دولة قطر نفذت عددا من تعدادات السكان في الأعوام 1986، 1997، 2004، 2010، 2015. وقد اعتمدت جميع التعدادات السابقة لتعداد 2010 على الطرق التقليدية في التنفيذ. في حين تميز تعداد 2010 باستخدام واسع للوسائل والتقنيات التكنولوجية الحديثة في جميع مراحل التعداد، ونظراً للتطور الكبير الذي حدث في مجال استخدام التكنولوجيا، تم الاعتماد عليها بشكل أكبر وأوسع في تنفيذ تعداد 2015.

قد كان للتكنولوجيا المستخدمة في هذين التعدادين أثرها البالغ في تنفيذ عدة مهام خاصة بالأعمال التحضيرية ودراسة المخاطر وتوقع الصعوبات التي قد تحدث، ووضع الخطط لمعالجتها في وقت مبكر لضمان تنفيذ التعداد حسب الجدول الزمني المعد للتنفيذ، كما كان لها الأثر الكبير في تنفيذ عمليات جمع البيانات ومراجعتها وتبويبها وتجهيزها ونشرها، ومتابعة العمليات الميدانية، وغيرها من المهام الخاصة بالتعداد.

أهمية تعداد 2020 تكمن في كونه داعماً أساسياً للخطط التنموية التي تصلح كأساس لكافة المستويات التخطيطية المتعلقة بالسكان والمساكن والمنشآت، وكذلك تقييم مدى توفر الخدمات الأساسية للأسرة، وتحديد المناطق التي في حاجة إلى هذه الخدمات، ووضع

الأولويات في الخطط للعناية بها، وهو يوفر كذلك إطاراً متكاملاً لأسر المجتمع، إلى جانب اعتباره المصدر الرئيسي للمعلومات المتعلقة بحجم القوى العاملة في الدولة.

ويعد مشروع التعداد العام للسكان والمساكن والمنشئات 2020 من أهم المشاريع الإحصائية لدى جهاز التخطيط والإحصاء، حيث يشير القانون رقم (2) لسنة 2011 وتعديلاته بشأن الإحصاءات الرسمية ، والذي ينص في المادة (2) على أن « يجرى التعداد العام للسكان مرة كل عشر سنوات على الأقل وكلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على قرار من مجلس الوزراء. وبالإشارة إلى موافقة مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه العادي رقم (18) لعام 2017 المنعقد بتاريخ 2017/05/10 على إجراء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020.

وسيتم تنفيذ تعداد 2020 بشكل أساسي على السجلات الإدارية لمختلف الجهات الحكومية بالدولة والتي تمثل الجهات المصدرية لبيانات التعداد ، ويعتبر بمثابة نقلة نوعية في إجراء التعدادات، وهذا ما يتماشى مع التنمية الإحصائية الدولية التي تحث البلدان على استخدام السجلات الإدارية في العمليات الإحصائية . وإنتاج المؤشرات والبيانات الإحصائية بصفة آنية.

أهداف التعداد :

يهدف التعداد بشكل أساسي إلى تكوين سجل مركزي لبيانات السكان والمساكن والمنشآت، ذو جودة عالية وتغطية أشمل ومتصل بنظام للتحديث المستمر لتلك البيانات بشكل آني.
ولضمان نجاح التعداد التسجيلي لابد من إجراء المزيد من التقييمات لتحديد مدى صلاحية السجلات الإدارية المتاحة إحصائياً للاستخدام في مراحل التعداد، بالإضافة إلى إجراء برامج الاختبار والتحليل الفني للنظم الإلكترونية الخاصة بنظم المعلومات.

التخطيط السليم لتنفيذ هذا الربط من خلال ضبط جودة البيانات من مصادرها ووضع الآليات والإجراءات اللازمة لضمان سلامتها ومطابقتها للشروط وتحديثها بشكل مستمر، يضمن تنفيذ تعداد 2020على الوجه الأكمل.

أهمية التعداد :

تنبع أهمية التعداد في كونه العملية الإحصائية الوحيدة التي تجرى بالحصر الشامل، وهو عبارة عن صورة فوتوغرافية متكاملة عن المجتمع خلال لحظة زمنية، كما تمثل بيانات التعداد قاعدة رئيسية لإحصاءات السكان، والمساكن، والمنشآت تهم المخططين والباحثين ومتخذي القرار.

وبصورة عامة، تبرز أهمية بيانات التعداد في المجالات التالية :

- الخطط التنموية : فهي تصلح كأساس لكافة المستويات التخطيطية المتعلقة بالسكان والمساكن والمنشآت.
- تقييم مدى توفر الخدمات الأساسية للأسرة وتحديد المناطق التي في حاجة إلى هذه الخدمات ووضع الأولويات في الخطط للعناية بها.
- المصدر الرئيسي للمعلومات المتعلقة بحجم القوى العاملة والخصائص الأخرى لها، والجوانب المتعلقة بالتعليم والتدريب ومستوياتها الحالية والمتوقعة للسكان، والسياسات الوطنية

اللازمة في هذا المجال.

- يوفر التعداد إطاراً متكاملاً لأسر المجتمع، حيث يتيح اختيار العينات لإجراء البحوث الميدانية المتخصصة.

المنهجية :

يعتبر هذا التعداد أول تعداد تسجيلي يتم تنفيذه بالكامل من خلال السجلات الإدارية بين الجهات المصدرية للبيانات بالدولة. وتعتمد منهجية العمل فيه على تنفيذ ربط إلكتروني شامل مع عدد من الجهات المصدرية ذات العلاقة ببيانات السكان والمساكن والمنشآت. ويمكن تلخيص المنهجية المتبعة في تنفيذ التعداد في النقاط التالية :

- تحديد المتغيرات المطلوبة للتعداد.
- تحديد مصادر بيانات التعداد المطلوبة.
- الاجتماع والتنسيق مع الجهات المصدرية للبيانات، لدراسة وتحليل وتقييم مدى توفر البيانات المطلوبة لديها، ودراسة وتحديد آلية تحديثها وتوفير الناقص منها.
- إعداد الأدلة والمفاهيم والمصطلحات التي ستستخدم في عملية ترميز بيانات التعداد.
- العمل من خلال لجان مشتركة مع الجهات المصدرية لبيانات التعداد، لتوفر منهجيات إحصائية يتم اختبارها للتمكين من ربط البيانات، ومعالجة البيانات المفقودة والبيانات الغير متسقة .
- إعداد وتجهيز الأنظمة والبرامج الخاصة بعملية الربط الإلكتروني بين الجهات المصدرية للبيانات.
- تنفيذ عملية الربط الإلكتروني واختبار البيانات الواردة من الجهات المصدرية.
- تنفيذ التعداد التجريبي وتقييم نتائجه.
- تنفيذ التعداد في الموعد حسب خطة التعداد في مارس 2020.
- إعلان النتائج الرئيسية، ومن ثم النتائج التفصيلية والتقارير التحليلية لنتائج التعداد.
- إعداد جداول رئيسية لنشرها سنويا بعد عام 2020 من خلال الربط الإلكتروني.

متطلبات التعداد المعتمد على السجلات الإدارية :

يعتبر هذا التعداد بداية لتأسيس منظومة شاملة للجودة الإحصائية لبيانات السجلات الإدارية والمؤشرات الإحصائية بالدولة ، وبما يحقق الأهداف المطلوبة للاستدامة والتحديث لهذه القاعدة وذلك من خلال :

- ضمان استمرارية تدفق البيانات من مصادرها وديمومتها.
- كفاية وشمولية البيانات المصدرية للتعداد .
- سلامة نظم جمع البيانات وملاءمتها لمتطلبات التعداد.
- اتساق البيانات المصدرية مع التعاريف والتصنيفات الإحصائية وفق المبادئ التوجيهية الدولية.
- الحفاظ على دورية مناسبة لتحديث البيانات المصدرية لضمان حداثتها وتمثيلها للواقع.
- وجود آليات تدقيق ومعالجة للبيانات المصدرية تتسق مع الممارسات السليمة المتعارفة دولياً.
- تقييم دوري ومراجعة مستمرة للسجلات الإدارية المصدرية.
- تحديد الفجوات وفرص التحسين في بيانات السجلات الإدارية من حيث التفاصيل والتغطية.

استخدام بيانات تعداد السكان :

من أهم البيانات التي يوفرها التعداد، أعداد السكان حسب خصائصهم المختلفة التي تساهم في وصف وتقييم ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، ووضع سياسات وبرامج سليمة ترمى إلى تعزيز رفاهية البلد وسكانه، ومن أهم الاستعمالات الإدارية لبيانات التعداد :

- معرفة مدى التغير الذي حدث في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية المختلفة للسكان.
- تعيين حدود الدوائر الانتخابية وتوزيع نسبة تمثيل السكان في تلك الدوائر.
- دراسة التركيبة السكانية للمجتمع وتحديد احتياجاتهم من السلع والخدمات التي تناسبهم.
- إعطاء صورة دقيقة عن حجم البطالة في المجتمع، وأعداد ونسبة المتعطلين.
- قياس مدى التطور في مستوى المعيشة للسكان.
- توفير إطار شامل وحديث للأسر، لتنفيذ المسوح والأبحاث الأسرية بالعينة مستقبلاً.

كما يوفر التعداد كذلك بيانات كافية عن أعداد وأنواع ومكونات المباني من وحدات سكنية ومنشآت، ومقارنة تلك البيانات مع بيانات التعدادات السابقة، بحيث يتم الاستفادة من تلك البيانات في :

- معرفة مدى التطور الذي تحقق في النهضة العمرانية في الدولة.
- دراسة ظاهرة (التوسع الرأسي) وكيفية الاستغلال الأمثل للأراضي.
- وضع سياسة إسكانية على أسس سليمة، لمعرفة الحاجة المستقبلية للسكان من الوحدات.

استخدام بيانات تعداد المنشآت :

يعطى التعداد بيانات دقيقة وحديثة عن أعداد المنشآت في كل الوحدات الإدارية، وحالتها سواء كانت عاملة أو متوقفة أو مغلقة أو تحت التجهيز أو حتى الخالية منها، كما يوفر بيانات كافية عن المنشآت العاملة، من حيث القطاع الذي تتبعه أو النشاط الاقتصادي الذي تمارسه، وجنسية تلك المنشآت وصفتها، وكيانها القانوني وأعداد المشتغلين من الذكور والإناث، سواء قطريين أو غير

قطريين، مما يساعد في :

- تقدير احتياجات سوق العمل من العمالة الوافدة، وتحديد أعدادهم وخصائصهم المطلوبة.
- توفير إطار شامل وحديث للمنشآت، لتنفيذ المسوح الاقتصادية مستقبلا، لخدمة خطط التنمية الاقتصادية، والمرتبطة بالحسابات القومية.

استخدامات أخرى لبيانات التعداد :

- معرفة وتحديد المجموعات السكانية الخاصة.
- معرفة وتحديد توزيع السكان حسب الجنسيات والمناطق الأمنية.
- تحديد الضغط الناتج من الكثافة السكانية على البنية ا لتحتية .
- دراسة أسباب الازدحام المروري.
- المساهمة في رسم خطط الأمن والسلامة الخاصة بالدفاع المدني.
- التعرف على أعداد وخصائص السكان حول الملاعب والمناطق الحيوية الخاصة بكأس العالم.
- استخدام بيانات التعداد لأغراض البحث والدراسة.

الصفحة الإلكترونية للتعداد ونشر أهم نتائج التعداد التجريبي :

تم الانتهاء من تصميم ونشر الموقع الإلكتروني الخاص بالتعداد، والذي يعتبر النافذة التي يتم من خلالها إطلاع كل ذوي الاختصاص والمهتمين على مدى التقدم المحرز في تنفيذ التعداد وصولاً إلى نشر نتائج التعداد وإتاحتها للمستخدمين في نهاية التعداد، هذا فضلاً عن كونه أداة إعلامية مهمة جداً تساهم وتدعم تنفيذ جميع مراحل التعداد حتى يحقق أهدافه.

سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت رئيس جهاز التخطيط والإحصاء

يترأس وفد دولة قطر إلى المؤتمر الدولي السادس والستين للمعهد الدولي للإحصاء، كولالمبور، ماليزيا من ١٨ إلى ٢٣ أغسطس ٢٠١٩

شاركت دولة قطر في أعمال المؤتمر الدولي السادس والستين للإحصاء الذي نظمه المعهد الدولي للإحصاء في كوالالمبور العاصمة الماليزية والذي عقد خلال الفترة من18إلى 23 أغسطس / آب 2019، بوفد ترأسه سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت رئيس جهاز التخطيط والإحصاء. وقد شارك في هذا المؤتمر حوالي 2500 شخص من 130 دولة. ويزخر جدول أعمال المؤتمر بالعديد من الأوراق البحثية تقدر بحوالي 1300 ورقة، تقدم على مدار خمسة أيام عمل، وتتوزع على العديد من الجلسات العامة ،والخاصة والموازية.

والمؤتمر هو عبارة عن تجمع عالمي لرؤساء الأجهزة والمعاهد الإحصائية، وكبار الإحصائيين والمهنيين ، والخبراء من الأجهزة الرسمية والأوساط الأكاديمية ، وينعقد مرة واحدة كل سنتين ، بغية تبادل المعرفة، وإقامة منصة لتبادل المعلومات والمنهجيات، وفهم التطور والتحديث في العملية الإحصائية، وتعلم تطبيق العلوم الإحصائية في مجالات البحوث وصنع القرارات ولا سيما إيجاد شبكات تفاعل للمشاركة والتعاون في المستقبل . ويوفر المؤتمر فرصة للمؤسسات والأفراد للمشاركة بأوراق بحثية وإتاحة الفرصة للمشاركة والمساهمة في تطوير الإحصاءات والمبادرات التي تعود بالنفع على المجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أن سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت ترأس أحدى الجلسات الفنية الخاصة بعنوان « تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحديث الإحصاءات الرسمية نحو دعم وإنتاج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة». وقد تحدث في هذه الجلسة عدد من الخبراء، من ماليزيا، والمغرب، وفلسطين، وتركيا، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، ومركز الإحصاء الخليجي، ونيوزيلندا، ومن المتوقع أن يتوصل المشاركون إلى اقتراحات من شأنها أن تعزز التعاون بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالعملية الإحصائية ومخرجاتها من البيانات كأداة للتخطيط، ومراقبة التقدم الذي تحرزه البلدان على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وقد التقي سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء، مع عدد من رؤساء الأجهزة الإحصائية، وكبار الخبراء والمستشارين، للتشاور في آخر المستجدات المتعلقة بالمنهجيات الإحصائية، وسبل تحديثها، وتبادل الخبرات، والاستفادة من الدروس الناجحة. وعلى هامش الجلسات الخاصة التقى سعادته مع وفد شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، ومدير جهاز الإحصائي الماليزي، والمدير العام لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب

للدول الإسلامية، والمدير العام لمركز الإحصاء الخليجي لبحث التعاون المستقبلي في العديد من الجوانب الإحصائية.

وبهذه المناسبة تطرق سعادته مع رؤساء الوفود إلى الجهود الكبيرة التي يقوم بها جهاز التخطيط والإحصاء لتطوير عملياته وتحديث نظامه الإحصائي الذي بدأ به بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات العربية والإقليمية، من أجل بناء القدرات الوطنية وتوفير البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة بنوعية عالية الجودة، وتوفيرها للمستخدمين في الوقت المناسب. كما أشار إلى الجهود الكثيفة التي يبذلها الجهاز في عمليات التحضير لتنفيذ تعداد السكان والمساكن والمنشآت لعام 2020. ودعا سعادته البلدان العربية والإسلامية للمشاركة في ورشة العمل الإقليمية بشأن تحديث النظام الإحصائي، التي ستنعقد في الدوحة، خلال الفترة من 4 إلى 5 نوفمبر 2019.

اليوم القطري للسكان ٢٠١٩

في إطار احتفالاتها باليوم العالمي للسكان الذي استحدث من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989، واستناداً إلى قرار مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه العادي (27) بتاريخ 6 أكتوبر 2010 بالموافقة على تنظيم اليوم القطري للسكان في شهر أكتوبر من كل عام ، تحتفل اللجنة الدائمة للسكان في دولة قطر باليوم القطري للسكان 2019 نهاية شهر أكتوبر المقبل تحت شعار «السياسة السكانية بين الواقع والمأمول».

وسيشارك في هذه الاحتفالية، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة الدائمة للسكان، الجهات التالية:

- الوزارات والهيئات ذات العلاقة بالسكان وقضايا التنمية،
- رؤساء وأعضاء مجموعات العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية.
- المشاركون في إعداد هذه السياسة.
- المشاركون في إعداد استراتيجية التنمية الوطنية -2017 2022
- ممثلون عن مؤسسات وهيئات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضايا السكانية.
- ممثل أو أكثر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وتهدف هذه الاحتفالية إلى:

- إبراز أهم الإنجازات التي تحققت جراء تطبيق السياسة السكانية حتى تاريخه.
- تحديد الصعوبات والتحديات التي لا تزال تقف عائقاً أمام التطبيق المأمول للسياسة السكانية.
- الاطلاع على تجربة إحدى الدول (القريبة في مستوى تطورها من دولة قطر) في تطبيق السياسة السكانية خاصة في مجال الرفاه وعلاقته بالإنتاجية.
- تحديد أولويات المرحلة الثالثة (نوفمبر-2019 أكتوبر 2020) من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الثانية لدولة قطر 2017-2022، وتحديد المسؤوليات المناطة بمجموعات العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ هذه السياسة.
- نشر الوعي بالقضايا السكانية.

أما المخرجات المتوقعة فتتمثل بـ:
رصد وتحديد الإنجازات والتحديات في ظل تطبيق السياسة السكانية، وذلك بهدف تعظيم الأولى ومواجهة الثانية كتوجه مستقبلي يتيح الاتفاق على الخطوط العريضة لبرنامج عمل المرحلة الثالثة (نوفمبر-2019 أكتوبر 2020) من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الثانية لدولة قطر 2017-2022 (الأولويات/ الآليات/ الخطة الزمنية).

وسيفتتح فعاليات اليوم القطري للسكان سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النابت، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء ورئيس اللجنة الدائمة للسكان، بكلمة يبين فيها أهم الإنجازات التي تحققت جراء تطبيق السياسة السكانية والتحديات التي تعيق تحقيق ما هو مأمول من تطبيق هذه السياسة.

وسيلقي سعادة السيد/ صلاح بن غانم العلي، وزير الثقافة والرياضة (ضيف شرف الاحتفالية) كلمة يركز فيها على أهمية تضافر جهود جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات في الدولة والتنسيق فيما بينها ضماناً لنجاح تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية.

ويلي ذلك كلمة لممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان يبين فيها أهمية السياسة السكانية عموماً ودورها في تحقيق الإنجازات المختلفة لهذه الدولة أو تلك مع الإشارة إلى السياسة السكانية لدولة قطر التي تم وضعها بالتعاون مع الصندوق لتحقيق شعار اللجنة المتمثل بـ «نحو حياة أفضل للسكان في قطر».

وستخصص الجلسة الثانية من جلسات هذه الاحتفالية لعرض تجربة إحدى الدول القريبة في مستوى التطور من دولة قطر في تطبيق السياسة السكانية خاصة في مجال الرفاه وعلاقته بالإنتاجية.
أما الجلسة الثالثة والأخيرة فستخصص لمناقشة أولويات المرحلة الثالثة (نوفمبر -2019 أكتوبر 2020) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية من قبل مجموعات العمل، حيث سيتم تنظيم ست طاولات حوارية يتحلق حولها أعضاء المجموعات الست لتبادل الرأي حول المسائل والقضايا التي يجب التركيز عليها دون غيرها في هذه لمرحلة.

نقطة ضوء

الدورة ٥٢ للجنة السكان والتنمية

بالأمم المتحدة نيويورك من ١ إلى ٥ أبريل ٢٠١٩

انعقدت الدورة 52 للجنة السكان والتنمية، التي نظمتها شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة من 1 إلى 5 أبريل 2019 بمقر الأمم المتحدة بنيويورك.

وتلعب هذه اللجنة الدور الرئيسي في متابعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بصفتها لجنة فنية تقوم برصد واستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وإسداء المشورة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بشأن الاختصاصات التالية:

- القضايا السكانية ؛
- دمج استراتيجيات السكان والتنمية.
- سياسات وبرامج التنمية والسكان ذات الصلة.
- توفير المساعدة السكانية ، عند الطلب ، للبلدان النامية ،وإلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.
- أي قضايا سكانية وإنمائية أخرى قد تطلب فيها المشورة من الهيئات الرئيسية أو الفرعية التابعة للأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة.
- رصد وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ، وتحديد أسباب النجاح والفشل، وإسداء المشورة للمجلس بهذا الشأن.

تقديم التوصيات المناسبة إلى المجلس على أساس النظر المتكامل في التقارير والقضايا المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل.

وتتكون اللجنة من 47 دولة عضو ينتخبها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة أربع سنوات على أساس التوزيع الجغرافي. كما يشترط أن يكون للممثلين خلفية ذات صلة بالسكان والتنمية.

خلال هذه الدورة تم استعراض وتقييم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتناولت المناقشة العامة أيضا الإجراءات اللازمة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

تم تكليف اللجنة بمراجعة التقدم الذي تم إحرازه منذ اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام 1994، حيث يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولذلك درست اللجنة النتائج التي تحققت في تنفيذ برنامج العمل ، وكذلك الثغرات وأوجه القصور في تحقيق أهدافها وغاياتها. إذ أن التنفيذ الكامل لبرنامج العمل أمر بالغ الأهمية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وقد اعتمد الوزراء وممثلي الحكومات المجتمعين في هذه الدورة، في سياق استعراض وتقييم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإسهامه في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام، 2030 إعلاناً يؤكد من جديد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه، مرحبين بالتقدم المحرز نحو تحقيق غايات وأهداف برنامج العمل وأهداف التنمية المستدامة، ومؤكدين على ضرورة مواجهة التحديات والعقبات التي مازالت تواجه تنفيذ برنامج العمل.

كما شدد المشاركون في الدورة على أن التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل واتخاذ الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه أمران أساسيان لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وأن توفير البيانات المصنفة عالية الجودة وإمكانية الوصول إليها أمران هامان لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

دراسات وابحاث

قراءة في بيانات سكان اليابان: انخفاض الخصوبة وزيادة نسبة المسنين

http://data.un.org/Search.aspx?q=japan

تتجه اليابان نحو مرحلة ديموغرافية يشوبها غموض ملحوظ، وذلك نظرا لكون سكانها يعتبرون أكبر المعمرين بالعالم. و يلاحظ الخبراء أن من بين التحديات التي تواجه اليابان شيخوخة السكان ، حيث تفوق معدلات الوفيات بين المواليد الأصليين عدد المواليد. ويتعين على الدولة خلال العقود المقبلة أن تتصدى لقضايا مثل القوة العاملة والتكاليف المتزايدة للضمان الاجتماعي والتغطية الصحية، وكيفية تحقيق التوازن بين مطالب كبار السن ومصالح الأجيال الشابة.

بلغ إجمالي عدد سكان اليابان 126.93 مليون نسمة عام 2016. وبذلك تحتل اليابان المرتبة الحادية عشرة في العالم ويشكل اليابانيون 1.7 في المائة من مجموع سكان العالم. كما تبلغ الكثافة السكانية في البلاد 340.8 شخصًا لكل كيلومتر مربع في عام 2015 ، لتحتل المرتبة التاسعة بين البلدان التي يبلغ عدد سكانها 10 ملايين نسمة أو أكثر.

وقد انخفض عدد السكان اليابانيين منذ الثمانينات ، بشكل حاد. حيث بلغ إجمالي عدد سكان اليابان 127.09 مليوناً طبقاً لتعداد السكان في عام 2015. وكان هذا انخفاضاً بنسبة 962607 شخصاً مقارنة بالتعداد السابق (2010) ، مما يشير إلى أول انخفاض سكاني منذ بدء التعداد السكاني في عام 1920. في عام 2016 ، كان 126.93 مليون ، بانخفاض 162000 عن العام السابق كما يشير إلى ذلك مكتب الإحصاء الرسمي[1].

وقد صرحت وزارة الصحة مؤخراً أن 946.060 طفلاً وُلدوا في اليابان في عام 2017، وهو أضعف عدد من المواليد منذ بدء الإحصاءات الرسمية في عام 1899. وفي نفس الوقت ، توفي 1 340.433 شخصاً يابانياً العام الماضي. وهذا يعني أن عدد السكان المحليين انخفض بنحو 400000 شخص.

ووفقاً لشعبة السكان بالأمم المتحدة ، فإن معدل الخصوبة الإجمالي في اليابان قد انخفض من 2.75 ولادة لكل امرأة في الفترة 1950-1955 إلى 2.08 من المواليد في 1955 - 1960. وظل معدل الخصوبة الكلي عند مستوى الإحلال القريب بين عامي 1960 و 1975 ، لكن استأنف انخفاضه ببطء ، حيث بلغ 1.49 ولادة في 1990-1995 . وخلال نفس الفترة ، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة لكلا الجنسين مجتمعين بشكل ملحوظ ، من 63.9 سنة في 1950-1955 إلى 79.5 سنة في 1990-1995. كما أدى انخفاض الخصوبة والزيادة في متوسط العمر المتوقع في اليابان إلى زيادة نسبة المسنين. في عام 1995 ، حيث مثل السكان المتقاعدون (65 سنة فأكثر) 14.6 في المائة من مجموع السكان ، مقارنة بنسبة 4.9 في المائة فقط في عام 1950. أما نسبة السكان في سن العمل (15-64 سنة) فقد زادت عدد السكان المتقاعدين من 11.0 في عام 1920 إلى 12.2 في عام 1950. وانخفض لاحقاً بسرعة إلى 4.8 في عام 1995.

أما الزيادة الملحوظة في متوسط العمر للسكان ، من 22.3 عاماً في 1950 إلى 39.7 عامًا في سنة 1995، فهي تؤكد ظاهرة الشيخوخة الديموغرافية السريعة التي حدثت في اليابان.

وتشكل شيخوخة السكان اليابانيين العديد من التحديات حيث يتعين على الحكومة إنفاق المزيد على الرعاية الصحية والاجتماعية، هذا بالإضافة إلى تقلص القوى العاملة والقاعدة الضريبية، وهذا يعني كذلك، من بين أشياء أخرى أنه لن يكون هناك عدد كاف من الشباب لرعاية المسنين.

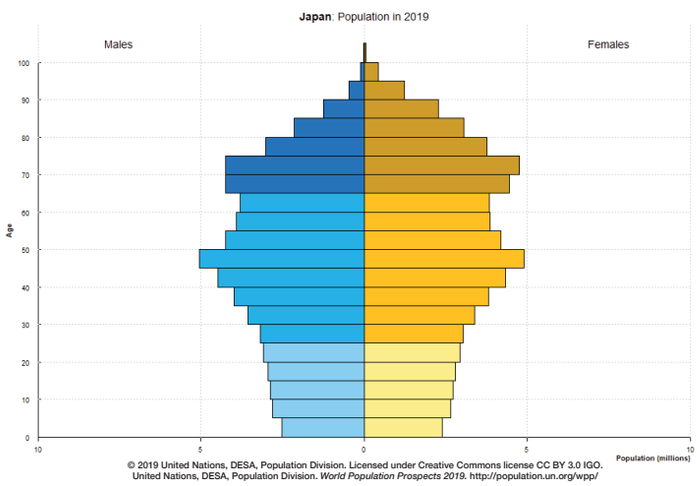

يتم عرض البيانات ذات المتغيرات المتوسطة على شكل أشرطة ملونة ، وتظهر حالة عدم اليقين باللون الرمادي لفترات التنبؤ بنسبة ٩٥ في المائة

(https://population.un.org/wpp/Graphs/DemographicProfiles/Pyramid/392)

[1] Statistics bureau. - Statistical handbook of Japan http://www.stat.go.jp/english/data/handbook/pdf/2017all.pdf

الأمم المتحدة - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (شعبة السكان)
التطور الحضري في العالم - تنقيح ٢٠١٨ - نيويورك ٢٠١٩

يعرض هذا التقرير نتائج التقديرات والتوقعات الرسمية للأمم المتحدة للسكان الحضر والريف في 233 دولة ومنطقة في العالم، وما يقرب من 1900 تجمع سكني حضري مكون من 300000 نسمة أو أكثر في عام 2018 ، وتتوافق بيانات هذا التنقيح مع إجمالي عدد السكان المقدَّر والمتوقع وفقاً للمتغير المتوسط للتحضر في تقديرات عام 2017 التي أصدرتها الأمم المتحدة المنشورة في «التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام 2017». وتعتبر هذه المراجعة تحيينا للتقديرات والإسقاطات السابقة التي نشرتها الأمم المتحدة.

يقدم التقرير مجموع سكان الحضر والريف في العالم للفترة ما بين 1950 و2050 يعيشون في مناطق جغرافية (إفريقيا ، آسيا ، أوروبا ، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا) ، وداخل مجموعات مصنفة استنادا للدخل. كما يوفر بيانات هامة عن 233 دولة، وتقديرات وتوقعات لسكان التجمعات الحضرية التي يبلغ عدد سكانها 300000 نسمة أو أكثر في عام 2018 للفترة 1950-2035. وتستند تقديرات نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية وسكان المدن إلى الإحصاءات الوطنية. وخاصة التعدادات السكانية التي تعتبر أكثر مصادر البيانات شيوعاً حول نسبة الحضر وسكان المدن. وفي بعض البلدان، يتم الحصول على البيانات المستخدمة كأساس للتقدير من سجلات السكان أو الإحصاءات الإدارية.

يعيش أكبر عدد من الناس على الصعيد العالمي في المناطق الحضرية، حيث يمثلون 55 في المائة من سكان العالم في عام 2018. ولم يكونوا يمثلون سوى 30 في المائة من سكان العالم في عام 1950. أما بحلول عام 2050، فمن المتوقع أن يكون عدد سكان العالم الحضري 68 في المائة من إجمالي سكان العالم. ويلاحظ أن هناك تنوع كبير في مستويات التحضر التي وصلت إليها المناطق الجغرافية المختلفة. وتشمل المناطق الجغرافية الأكثر تحضرا أمريكا الشمالية (82 في المائة تعيش في المناطق الحضرية في عام 2018) ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (81 في المائة) ، وأوروبا (74 في المائة) ، وأوقيانوسيا (68 في المائة). ويبلغ مستوى التحضر في آسيا الآن حوالي 50 في المائة، وعلى النقيض من ذلك ، لا يزال الطابع الريفي يغلب في أفريقيا، حيث يعيش 43 في المائة من سكانها في المناطق الحضرية . ويقيم ما يقرب من نصف سكان الحضر في العالم في مستوطنات يقل عدد سكانها عن 500000 نسمة ، بينما يوجد حوالي واحد من ثمانية أشخاص في 33 مدينة ضخمة يبلغ عدد سكانها أكثر من 10 ملايين نسمة ، وقد تم تسجيل منذ عدة عقود أكبر التجمعات الحضرية في العالم في المناطق الأكثر تطوراً ، لكن المدن الكبرى اليوم تتركز في دول الجنوب.

ومع استمرار وتيرة التحضر، تعتمد التنمية المستدامة بشكل متزايد على التدبير الناجح للمناطق الحضرية، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط حيث من المتوقع أن يكون التحضر الأسرع بين الآن وعام 2050. وذلك ما يستدعي سياسات متكاملة لتحسين حياة كل من سكان الحضر والريف ، وتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية وبناء علاقات اقتصادية واجتماعية وبيئية فعالة.

وإذا كان 59 في المائة من السكان في البلدان ذات الدخل المرتفع يعيشون بالفعل في المناطق الحضرية في عام 1950، فمن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة أكثر من 81 في المائة اليوم إلى حوالي 88 في المائة في عام 2050. وفي البلدان ذات الدخل المتوسط ، كانت النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية 22 في المائة فقط في عام 1950، ومع ذلك شهدت هذه البلدان وتيرة سريعة نسبيا في التحضر منذ ذلك الحين ، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة سكان الحضر فيها من 67 في المائة اليوم إلى 83 في المائة بحلول عام 2050. أما البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض البلدان فقد عرفت وتيرة نمو حضري أقل. ومع ذلك ، فمن المتوقع أن تشهد هذه المجموعة من البلدان تحضراً أسرع من غيرها في العقود القادمة. وفي عام 2018 ، شكلت نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية 41 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل و32 في المائة في البلدان ذات دخل أقل. وبحلول عام 2050 من المتوقع أن تصل هذه البلدان في المتوسط إلى 59 في المائة و50 في المائة في المناطق الحضرية على التوالي.

صورة العدد

«مانحن علية اليوم حصاد اماني سُقيت برؤية وطموح وانبتت عقول نيَرةً بنت وطناً عظيماً، ففي هذه الصورة نرى اجيال تتولى للجلوس على هذا المقعد لاكتساب علم نبني فيه المستقبل»